مقالات

من أرباح الحرب إلى عوائد السلام: الاقتصاد السياسي الاسرائيلي الجديد

جوناثان نتسان وشمشون بشلر*

مقدمة

مع نهاية الثمانينيات، يبدو أن إسرائيل دخلت في مرحلة تحول جوهري، وذلك من اقتصاد عسكري يتصف بعجز كبير في موازنة الحكومة، واعتماد كبير على الولايات المتحدة، وركود تضخمي حاد، إلى تحرك باتجاه السلام والاندماج في منطقة الشرق الأوسط، متزامنا ذلك مع التحول إلى نمو اقتصادي مستدام وتراجع في النفقات العسكرية. تأتي هذه التحولات في خضم التغيرات الثقافية والأيديولوجية العميقة التي تروج الآراء اليسارية/الوسطية لحزبي العمل وميرتس. وهناك دعوات عديدة ومتكررة، ليس فقط لانفتاح أكبر في السياسة الخارجية الإسرائيلية، بل إلى نظام مختلف بالكامل يرتكز إلى الدمقرطة السياسية والتحرر الاقتصادي.

يتم التركيز الآن على تقليص القطاع الحكومي، وتحقيق نظام مالي عام سليم، وتحقيق إصلاحات على السوق. إن قبول النظام الاقتصادي الحر غير المقيد يجلب معه انخفاضا في ضرائب الدخل، وانخفاضا في عجز الموازنة، وتقليصا في الخدمات الاجتماعية وعملية حثيثة للخصخصة.

تهدف هذه الورقة إلى تقديم إطار تحليلي بديل لفهم هذا التحول ذي المدى البعيد. فأولا، نؤكد عدم جدوى الفصل التقليدي (في التحليل) بين النظام السياسي والنظام الاقتصادي. وهذا الفصل

* جوناثان نتسان: محلل الأسواق الجديدة، مجموعة بحث وتحليل الائتمان البنكي في كويبك بكندا.
* شمشون بشلر: قسم العلوم السياسية، كلية اسرائيل الأكاديمية، اسرائيل.
** قام بترجمة المقال من الانجليزية الى العربية د. عمر عبد الرازق، وهو زميل بحث في معهد ابحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، واستاذ للاقتصاد في جامعة النجاح بنابلس.

يستخدم، وبصورة كبيرة، من قبل العلماء الإسرائيليين، إلا أن قيمته التحليلية أصبحت موضع شك. وثانيا، نختار أسلوب "الاقتصاد السياسي المجزأ" مبرزين الدور التاريخي الذي تلعبه مجموعات القوى الرئيسية، وذلك كبديل عن الأسلوب التجميعي/الدولاني الشائع . (Aggregate/Statist)

وأخيرا، وبدلا من التركيز على الاعتبارات المحلية فقط، فإننا ندعي أن النظام الاقتصادي القديم (العسكري) والنظام الجديد المعتمد على "أسواق السلام" هما جزء من التطورات العالمية، وعلى وجه الخصوص عولمة المؤسسات التجارية والاقتصادية، بالإضافة إلى التغيرات الحاصلة على طبيعة الدولة الرأسمالية.

إن التحول الحاد الذي يشهده التاريخ الإسرائيلي حاليا، برأينا، مرتبط ارتباطا وثيقا بالتغيرات الحاصلة في طبيعة التراكم الرأسمالي ودرجة التركز التجاري في إسرائيل والولايات المتحدة. وبالنسبة للمنشآت الكبيرة في مركز الاقتصاد الإسرائيلي، والتي نعتبرها مؤثرا أساسيا في هذه العملية، فإن تراكم رأس المال ودرجة التركز في السوق هما وجهان لعملة واحدة. فمع ظهور الرأسمالية الحديثة، أجبرت المنشآت الكبرى على العمل على تحقيق أرباح تفوق متوسط الربح في الاقتصاد ككل، بدلا من تعظيم الأرباح المطلقة. وبالتحديد، فإنها تحاول تحقيق معدل تبايني لتراكم رأس المال، وذلك لتجاوز متوسط معدل المردود الداخلي في الاقتصاد. ولكن، بما أن معدلات النمو المتباينة في الأرباح تعني السيطرة على حصة متزايدة من الأصول الرأسمالية الإجمالية في الاقتصاد، فإن ذلك يحتم على المنشآت الكبيرة أن تسعى إلى زيادة تركزها الصناعي (والتجاري)، أي زيادة حصتها في السوق.

يمكن تحقيق التراكم التباييني بطريقتين: الأولى، زيادة عمق التراكم بزيادة الفرق بين أرباح المنشأة ومتوسط أرباح الاقتصاد، ونسمي ذلك بـ "التباين الرأسي لتراكم رأس المال". والثانية، العمل على زيادة التراكم أفقيا، وذلك بتوسيع حصة المنشأة في السوق، ونسمي ذلك بـ "التباين الأفقي لتراكم رأس المال". وبالرغم من أن الطريقتين غير مستقلتين عن بعضهما البعض، إلا أن الظروف الاقتصادية التي تتلاءم مع إحداهما تتعارض في الغالب مع الأخرى.

خلال عقد السبعينيات ومعظم الثمانينيات، كانت إسرائيل والولايات المتحدة تتصفان بهيكلية سياسية/اقتصادية نجحت، بالدرجة الأولى عن مزيج من التركز التجاري ومعدلات نمو ضئيلة. وهذا أدى إلى ظهور ما يمكن تسميته بـ (الكنزية العسكرية) - (Military Keynesianism) بنفس الخطوط العريضة التي وصفها علماء أمثال لوكسمبرغ وهلفردينج ومدرسة الرأسمال المحتكر للعالمين باران وسويزي.

تتم المحافظة على درجة التركز التجاري، في ظل هذه الظروف، عن طريق توسيع التراكم الرأسي المتمثل في نجاح الشركات الضخمة في توسيع هوامش ربحها فوق هوامش ربح المنافسين

الصغار الذين يشكلون المحيط في الاقتصاد. وفي العادة، ينتج عن هذه المنافسة على الأرباح ما يعرف بالركود التضخمي الحلزوني (أنظر Nitzan، ١٩٩٢).

ولكن، منذ أواسط الثمانينيات، وخصوصا مع تفكك الاتحاد السوفياتي، والانفتاح التجاري مع الصين، والهند، وجنوب شرق آسيا، بدأت المنشآت الكبيرة في كل من إسرائيل والولايات المتحدة بتغيير وجهتها الاستراتيجية باتجاه نموذج بديل ينصف بالتوسع في عهد السلام. هذا النمط للتراكم كان متوقعا وتم وصفه من قبل العالمين شومبيتر (Schumpeter) وكاوتسكي، حتى أن الأخير أطلق عليه اسم "الامبريالية المتطرفة".

في الاستراتيجية الجديدة، تحاول المنشآت الكبيرة تقوية موقعها التباييني عن طريق التراكم الأفقي، بدلا من الرأسي. فبدلا من التنافس على هوامش الأرباح، تعتمد زيادة الأرباح التباينية الآن على سرعة التغلغل في الأسواق الجديدة. وهنا تتميز المنشآت الجديدة بأنها أقدر على زيادة نصيبها في هذه الأسواق من المنشآت الصغيرة المنافسة. يتزامن هذا النوع من التراكم التباييني مع تناقص في النفقات العسكرية وغياب التضخم والنمو النشط.

إن التركيز على العملية التراكمية يلقي أضواء جديدة على تاريخ دولة إسرائيل. يتناول الجزء الأول بعض الافتراضات الأساسية للأدبيات الاقتصادية والسياسية الإسرائيلية خلال العقود الثلاث الماضية. فحسب هذه الادبيات، تشكل إسرائيل حالة خاصة، ولكن ذلك كان بسبب قرار الكتاب تجاهل العملية التراكمية لرأس المال، والتي إذا ما وضعت في مركز التحليل تؤدي إلى فقدان الحالة الإسرائيلية لخصوصيتها المتمثلة باقتصاديات الحرب وانتقالها الحالي إلى أسواق السلام.

ويعالج الجزء الثاني بإيجاز قضية "التحيز العسكري" للاقتصاديات الرأسمالية الناضجة مع تركيز خاص على الولايات المتحدة. وفي الجزء الثالث، نوضح أن التحيز العسكري في الاقتصاد الإسرائيلي حتى نهاية الثمانينيات تأثر بالضغوط الناجمة عن التركز التجاري، بالإضافة إلى الدور الذي لعبته إسرائيل في الصراع بين القوى العظمى. ستساعد هذه الاعتبارات في توضيح عملية السلام الحالية. أما في الجزء الرابع، فإننا ندعي أن التغيرات الأساسية في النمط العالمي لتراكم رأس المال، قد وضع النخبة الاسرائيلية، وكثيرا من النخب العربية، في موقع يجبرهم على القبول بنظام الحدود المفتوحة والملكية الدولية. ومفهوم معين، فإن التحمس للسلام يشبه إلى حد كبير الهوس بالأمن القومي، حيث يخدم كلاهما التوجه نحو التراكم التباييني لرأس المال.

١- الخلفية النظرية

تعاني الأدبيات الإسرائيلية التي تتناول القضايا الاقتصادية السياسية المتعلقة بموضوع الحرب والسلم من عدد مترابط من العيوب:

١) التركيز على نظام مركزية الدولة في الاقتصاد كإطار مرجعي.

٢) الاعتقاد بأن التطور التاريخي لدولة إسرائيل تحدد بعوامل وظروف فريدة.

٣) الاعتقاد بأنه نتيجة لهذه الظروف الفريدة، تطورت إسرائيل لتشكل حالة خاصة من مجتمع لاطبقي، حيث يمكن تجاهل عملية تراكم رأس المال ودور النخبة في تطوير المجتمع. وسنتناول هذه الموضوعات كلاً على حدة.

نمت فكرة "الدور المركزي للدولة" بصورة متزايدة بحيث أصبحت تقليدا منذ السبعينيات. (أنظر Skocpol, 1985, Krasner, 1978; Tilly, 1975) . في هذا التحليل، تكون الدولة وحدة التحليل الأساسية، وتسيطر على عملها مجموعة غير منتظمة من صناع "القرار المركزي" أو واضعي القوانين أو "موظفي الدول". ومن المفروض أن تعمل هذه المجموعة على خدمة المصالح القومية وتحاول تحقيق أهداف اقتصادية كلية عريضة مثل النمو، وميزان مدفوعات ملائم، أو أهداف سياسية كلية مثل التفوق العسكري والاستقرار الاجتماعي (أنظر كمثال على ذلك: Arian, 1989) ينظر إلى هذه الأهداف العريضة، في العادة، على أنها مستقلة عن المصالح الخاصة للمجموعات المختلفة في المجتمع، ويتم التركيز عليها بسبب طبيعتها الشاملة والعامة.

تصاغ أهداف الدولة بشكل كلي وهذا تقليد في التفكير ظهر وتبلور مع النموذج الكينزي (أنظر Tsuru, 1968). يتم تقسيم المجتمع في هذا النموذج الكلي إلى نظامين: اقتصادي وسياسي. في الحالة الإسرائيلية، يفترض أن يضمن النظام الاقتصادي الرفاه العام إذا ما سمح له بالعمل بكفاءة. ويمكن للنظام السياسي أن يعرقل كفاءة النظام الاقتصادي، وذلك عندما يهدف النظام السياسي إلى تحقيق أهداف إضافية مثل "الأمن الوطني"، ولكن يفشل في إيجاد معدل التبادل الأمثل بين الأمن والنمو الاقتصادي على منحنى إمكانيات الإنتاج.

إن التركيز على "الرفاه العام" المتأصل في النموذج النيوكلاسيكي، يهيئ الباحث للبقاء في إطار الإجماع الوطني (أنظر Robinson, 1962 صفحات ١١٧-١١٨). وهذا الأمر شجع الكثيرين من الأكاديميين الإسرائيليين للقبول بسيادة وتفوق المنظومة السياسية.

بناء على ما تقدم، نجد أن الباحث برغلاس يؤكد في ورقة له عام ١٩٧٠ على أن "المشكلة المركزية في السياسة الاقتصادية في إسرائيل تكمن في اختيار النقطة المناسبة (الصحيحة) على المنحنى (منحنى إمكانيات الإنتاج)، وأن هذا الخيار يجب أن يتحدد بالمحددات الأمنية والتي تقع خارج نطاق هذا البحث (صفحة ١٩٤). لقد كتب ذلك البحث خلال فترة حساسة بعد انتهاء الحرب المصرية- الإسرائيلية المنهكة، إلا أن مرور الزمن لم يفلح في تغيير استنتاجات المؤلف. فبعد ثلاثة عشر عاما، وبعد الورطة الإسرائيلية في لبنان عام ١٩٨٢، يدعي برغلاس أن "النفقات العسكرية في إسرائيل تصبو إلى تحقيق الردع للأعداء المحتملين منذ بدء معركة ضد إسرائيل،

وتحقيق التفوق إذا ما بدأت الحرب" ويضيف أنه "من الصعوبة بمكان تقييم نجاح أو فشل برنامج نفقات عسكري، حتى بعد تنفيذه" (برغلاس ١٩٨٣، صفحة ١٦). وإضافة إلى ذلك، فإن هاسبر وولسر اللذين يعملان في وزارة الأمن كاقتصاديين كبيرين يؤكدان أنه بالرغم من أن "المجتمع الإسرائيلي ديموقراطي وحر ويسعى إلى السلام ويكافح من أجل مسنويات معيشة نوعية، مثله مثل المجتمعات الغربية المتطورة، إلا أن إسرائيل مجبرة على العيش في حالة حرب مستمرة".

وفي هذا الموضوع يوضحان أن "تخصيص موارد اقتصادية (في إسرائيل) للقضايا الأمنية يتضمن مخاطر قومية، ومن الصعب جدا تقييم هذه المخاطر بطريقة موضوعية" (١٩٨١، صفحة ٢٤٣). قد تكون هذه التأكيدات صحيحة، بالطبع، ولكن يبرز السؤال البسيط التالي: إذا كان حجم الميزانية العسكرية، والقرارات حول المناطق المحتلة، ومستقبل المستوطنات، والاعتماد على الولايات المتحدة، كلها تحدد من قبل موظفي الدولة المستقلين، والأنظمة العربية الرافضة للحلول الوسط والتوجهات العقائدية في المنطقة، إذا كان ذلك صحيحا، فلماذا الزعم بوجود اقتصاد علمي عقلاني؟.

إخضاع الاقتصاد بشكل كامل للدولة يتضح بجلاء في بحث سدان (١٩٨٥، صفحة ١١٩)، أستاذ الاقتصاد ومدير عام وزارة المالية في ذلك الوقت، حيث يؤكد أن "الأهداف الاقتصادية في إسرائيل تتبع، بالدرجة الأساسية، من الهدف العام المتمثل في بقاء الدولة". ويضيف "أن التخطيط للبقاء يشمل بالضرورة، النمو الاقتصادي، حتى وإن لم يكن ذلك هدفا بذاته. فالنمو الاقتصادي مطلوب كوسيلة للتمكن من إنشاء النظام الدفاعي الملائم والمطلوب للحروب المستقبلية". (ومنذ ذلك الوقت تحول سدان إلى داعية للسلام والتكامل الإقليميين).

لقد سادت النظرة الهوبيزية (Hobbesian) في الأدبيات السياسية الإسرائيلية بصورة واضحة، حتى أن بعض الباحثين قرروا القفز عن التحليل والتركيز على المدلولات السياسية. فمثلا، الباحث كلايمن (١٩٩٢) ما زال لديه شك ضئيل حول عسكرة المجتمع الإسرائيلي.

وبالنسبة له، فإن الموضوع الأساسي هو النفع الذي يعود على الدولة، والسؤال الرئيسي هو: "كيف يمكن لإسرائيل الرد بصورة مثلى على التحديات المتراكمة في سوق السلاح العالمي؟ وكيف يمكنها المحافظة على موقعها وميزتها التنافسية؟" (صفحة ٣٢٦). يلخص كلايمن الجواب ببلاغة بقوله "حتى تستطيع الصناعة العسكرية الإسرائيلية التغلب على الضمور والاختفاء، لابد لها من الاستمرار في تقليدها المتمثل ببراعتها المحلية ومكرها الخارجي". وفي رأيه، فإن المفتاح لكل ذلك هو القراءة المناسبة (الصحيحة)، "إن الذين يتنبأون بالمستقبل ويتصرفون بصورة مناسبة وكافية سيحصلون على أفضل الحصص في السوق" (صفحة ٦٣٣).

إن إحلال النصح محل البحث العلمي الجاد يعتبر نموذجيا في مجتمع أكاديمي يطغى عليه

الإجماع العام الجامد. وقد تكون أوضح صور هذا الإجماع كثرة استخدام ضمير جماعة المتكلمين، دون إدراك لذلك في معظم الأحيان، في الأدبيات مقرونة مع الحاجة إلى التضحية [٣]. فمثلا، يصف أهاروني (١٩٦٩) كيف أنه "من المطلوب منا، وبحق، إظهار المرونة والصمود في وجه الضغوط الاقتصادية والسياسية" وبالمقابل، فإنه على "أبنائنا أن يخدموا في الاحتياط وإراقة الدماء" (صفحة ١٥٧). وبالرغم من أن أهاروني أشار إلى أنه على حكومة العمل برئاسة جولدا مئير إعادة تقييم أولوياتها، إلا أنه أضاف وبسرعة، أن ذلك لم يكن بقصد "التشكيك في الحاجة إلى تخصيص كل ما هو ضروري لتأمين بقائنا" (صفحة ١٦٠). وبعد التأكد من أن تخفيض ميزانيات الدفاع أصبح خارج إطار البحث، يستطيع اقتصاديون عندئذ، أن يعلنوا أنه "إذا أردنا تحقيق ذلك النوع من النمو في المستقبل، فإنه لابد لنا من تخفيض متسارع وفوري في مستويات المعيشة" (Berglas، ١٩٧٠، صفحة ١٩٥).

كان للاعتقاد بأن إسرائيل تمثل حالة خاصة فريدة في العالم أثر كبير في تبني الأكاديميين الإسرائيليين لفكرة تمحور الأنظمة حول الدولة. السبب الأول لذلك خارجي، فعلى خلاف الديمقراطيات الأخرى، فإن إسرائيل عاشت في حالة مستمرة من الحرب المفروضة عليها من جيرانها العدائيين الرافضين للحلول الوسط. وعليه، فإنه بالنسبة لإسرائيل يكتب منتش (١٩٨٤ صفحة ١٠٤) "لا أحد يستطيع أن يطبق فكرة التجمع الصناعي-العسكري على هذه الديمقراطية ذات الطابع الغربي بمفهوم أن هناك مؤامرة بين رؤساء المؤسسات السياسية والعسكرية والاقتصادية لخدمة وتنمية مصالحهم الخاصة فقط. فمستقبل إسرائيل وبناؤها بقيا مهددين لسنوات عديدة". وباتباع نفس المنطق، يكتب بري (١٩٨٣ صفحة ١) أنه "منذ تأسيس إسرائيل، وقبل عام ١٩٨٤، وهي في حالة حرب مستمرة. وبذلك، فإن طبيعة الحرب المهيمنة في إسرائيل ومركزية الأمن للوجود القومي أدت إلى ضم الكثير من المجالات، والتي في الديمقراطيات البرلمانية تعتبر "مدنية"، إلى المجال الامني وأحيطت بالسرية". وبناء عليه، يكتب هورويتس وليساك (١٩٨٨ صفحة ٢٨) أنه "خلف الخلافات العقائدية والسياسية المنتشرة بين الإسرائيليين، هناك دائما إجماع قومي حول التهديد الذي يعترض بقاء إسرائيل والمتمثل بالصراع العربي-الإسرائيلي" (أنظر أيضا هورويتس وليساك ١٩٨٩، الفصل السادس).

نتيجة لذلك، أصبحت إسرائيل حالة فريدة. يكتب بن دور (١٩٧٧ صفحة ٤٣١)، "لسوء الحظ، فإن وضع إسرائيل في الأدبيات النظرية يشكل حالة استثنائية لدولة مغموسة بالسلاح" أو "ديمقراطية الثكنة"، وبذلك، فإنه من المستحيل مقارنتها مع أية حالة مشابهة. وإضافة إلى ذلك فإنه "وبالرغم من أن مراجع كثيرة تستخدم إسرائيل وجيش الدفاع الإسرائيلي في التحليل المقارن في مجال علاقات الجيش بالقطاع المدني، إلا أنه لا يوجد أي إطار نظري ملائم بالكامل لحالة إسرائيل" (Horowits، ١٩٨٢، صفحة ٩٦).

السبب الثاني والذي قد يكون الأهم لكون إسرائيل حالة خاصة، ينبع من "إثمها الأساسي". فالمؤسسون الشرق أوروبيون أنشأوا ثقافة اشتراكية سلطوية، شكلت في نظر الأغلبية العظمى من علماء الاجتماع الإسرائيليين، أساس "العلة الإسرائيلية". ابتداء من العشرينيات من هذا القرن، حيث سيطر النظام السياسي على الاقتصاد، في البداية، من خلال حزب العمل والهستدروت، والذين حولوا قواهم وسيطرتهم إلى الحكومة في الدولة الجديدة. وكانت النتيجة أن تم بناء ثقافة وتقليد مؤسساتي مبني على السلطوية ومحورية دور الدولة. فمثلا، يعتقد شابيرو (١٩٧٥ صفحة ٢٠٧-٢٠٨) أن إسرائيل لم تستطع المحافظة على الفصل الضروري بين الاقتصاد والسياسة وسمحت للمجال السياسي والقطاع العام بالاعتداء على مجال الاقتصاد الخاص. وهذا يعاكس ما حصل في المجتمع الغربي القائم على أسس الفردية والحرية السياسية والاقتصادية. (أنظر كذلك Shapiro ١٩٧٧، Arian ١٩٨٩، Aharoni ١٩٩١). لقد كانت النتائج مؤذية للمجتمع الإسرائيلي. إن استمرار الهيمنة السياسية منذ فترة الانتداب البريطاني قد أدى إلى تشوهات خطيرة مرتبطة في معظمها بشرور "التقليد الاشتراكي" و "التدخل الحكومي" المفرط (أنظر Halevi and Klinov-Malul، ١٩٦٨، صفحة ٤). ويكتب بن بوراث (١٩٨٦ صفحة ١٤) "اشتملت الأيديولوجية الاشتراكية على عدم ثقة بالسوق ونظرة إلى الأرباح على أنها غير انتاجية".

وعندها، يكون النموذج بسيطا بما فيه الكفاية. وبوضوح كبير يقول النموذج أن التقليد الاشتراكي يؤدي إلى بيروقراطية الدولة التي تثبط نشاط القطاع الخاص وتنتهي إلى وضع تغيب عنه الحيوية وينصف بالركود المزمن. أما وجهة نظر اليمين الجديد فيمثلها شاراكانسكي (١٩٨٧) حيث يقول "إن سيطرة الحكومة الإسرائيلية على الاقتصاد جعل إسرائيل أكثر الدول اشتراكية خارج المجموعة الشرقية. فبالإضافة إلى موازنة حكومية تتجاوز الناتج القومي الإجمالي، هناك العديد من الضوابط على نشاطات مسؤولي الحكومة وشركات القطاع الخاص والمواطنين الأفراد. إنه قدر إسرائيل أن تعاني من أسوأ ما ينتج عن الشرق المحكوم مركزيا، والغرب الديمقراطي" (صفحة ٥).

وباختصار، فإن إسرائيل ليست كأي مجتمع رأسمالي آخر. فتاريخها ناتج عن العلاقة الثلاثية بين الحركة الاستيطانية، والنخبة الريادية التي مارست تحكمها من خلال الأحزاب السياسية، والطبقة البيروقراطية التي أقرت بسيطرتها" (شابيرو، ١٩٨٤، صفحة ٤٥). ويضيف مؤلف آخر "إنها دولة حزب، حيث كل شيء تقريبا، يحدد من قبل الأحزاب السياسية" (Goldberg ١٩٩٢، صفحة ١٦). وفي رأي إيريان (١٩٨٥) فإن قوة المجتمع الإسرائيلي، وبالتالي مساره التاريخي، يقعان ضمن الإطار السياسي الرسمي، أي بأيدي النخبة السياسية.

هذا التقليد بالنسبة لسيطرة السياسة وصناع القرار يؤدي، ليس فقط إلى فصل دراسة السياسة عن الاقتصاد، وإنما أيضا، إلى تحويل الاهتمام بعيدا عن التركيبة الطبقية الإسرائيلية.

وبالفعل، فطالما كانت السيطرة بأيدي السياسيين ورجالات الجيش السابقين، وبما أن هؤلاء، في العادة، لا يأتون من الرأسماليين، فإن ذلك يؤدي إلى عدم أهمية الصراع الطبقي في الحالة الإسرائيلية. وبالتالي، فإن إسرائيل تبدو وكأنها مجتمع خال من الطبقية. ومن ثم، فإن عملية تراكم رأس المال، ونمو واندماج طبقة حاكمة، وملكية الموارد، وتوزيع الدخل، والسيطرة على القوة الاقتصادية، وطرق الإقناع والتشريع، ووسائل العنف، يمكن إهمالها جميعا دونما مشاكل تذكر.

ومن المفارقات، أنه في الحالات التي يعترف فيها بوجود صراع طبقي في إسرائيل، فإنها في الغالب مقصورة على فترة ما قبل الاستقلال، وهي فترة لم يكن المجتمع فيها مصنعا. ولم يكن هناك ما يمكن تسميته بتراكم رأسمالي، أو طبقة عاملة ذات معالم في تلك الفترة، كانت أكثر الجماعات تنظيما تتمثل بالجمعيات التعاونية، وكان الجيش والشرطة يتبعان للقوة المستعمرة (أنظر Giladi ١٩٧٣ yatziv and ١٩٧٩).

ولكن، منذ السبعينيات، وبعدما تبدلت هذه المواصفات إلى مجتمع فيه هيكلية تجارية صناعية مركزة، وفترة تتصف بالتكامل الاقتصادي العالمي، ونظام صناعي متطور والانتاج الضخم وامتزاج القوى العاملة الحضرية، منذ ذلك الوقت، لم يكن هناك ولو دراسة واحدة، حول الطبقة الحاكمة الإسرائيلية أو عملية تراكم رأس المال أو العلاقة بينهما.

٢- التحيز العسكري [٤]

يمكن اتباع أسلوب آخر في تقييم التاريخ الإسرائيلي، مبتدئا من إطار نظري يربط عملية التطور الرأسمالي والأزمات الرأسمالية بالإنفاق العسكري والسياسة الخارجية التوسعية والنزاع المسلح. الماركسيون الأوائل من أمثال هلفردنج (١٩١٠)، ولوكسمبرغ (١٩١٣)، والمؤسساتيون من أمثال فبلن (١٩١٠، ١٩٢٣)، رأوا أن التوجه نحو التوسع العسكري والاقتصادي جاء نتيجة لتركيز رأس المال في الدول الصناعية الكبرى في عهدهم. بينما ادعى مؤلفون متأخرون من أمثال كاليكي (١٩٧٢) وتسورو (١٩٦١) وسويزي (١٩٧٢) وستيندل (١٩٧٦)، أن درجة الاحتكار المتزايدة خلقت نزعة عند الفائض الاجتماعي للارتفاع بينما، وفي الوقت نفسه، حددت الإمكانيات التي يمكن من خلالها موازنة هذا الفائض باستثمارات مربحة. وظهر الحل التاريخي على شكل "عسكرية كينزية" من خلال "تحالف كينزي" بين الشركات الكبيرة وقيادات النقابات العمالية. ويعمل هذا التحالف على زيادة الإنفاق العسكري وتبني سياسة خارجية عدوانية كوسائل للمحافظة على الرخاء العام والتشغيل المرتفع (Gold ١٩٧٧) [٥]. وهناك مؤلفون آخرون وسعوا التحليل خطوة إضافية، مقترحين أن عسكرة الاقتصاد لم تكن مدفوعة باحتياجات التشغيل والإنتاج، ولكن بالمتطلبات الربحية لأكبر المنشآت الأساسية في القطاع الاحتكاري (O'connor، ١٩٧٣) أو رأس المال الاحتكاري (Baran and Sweezy، ١٩٦٦).

ومن حيث الجوهر والمفهوم، فإن معظم هذه الأبحاث كان معنيا بتأثير الهيكلية الاقتصادية على النفقات العسكرية. ولكن، منذ الخمسينيات والستينيات، ومع التدخل الأمريكي في كوريا وفيتنام، بدأ يظهر بجلاء أن السببية في العلاقة هي ذات اتجاهين وليس اتجاه واحد، وأن النفقات العسكرية كانت عاملا من عوامل إعادة الهيكلة الاقتصادية.

كان ميكال كاليكي أول من لاحظ هذا الارتباط المتبادل بين النفقات العسكرية والهيكلية الاقتصادية. ففي أبحاثه ومقالاته: "فاشية زماننا" (١٩٦٤) و "فيتنام والشركات الأمريكية الكبيرة" (١٩٦٧)، تنبأ كاليكي بأن التدخل الأمريكي المتنامي في منطقة جنوب شرق آسيا سيعمل على تغيير ميزان القوى وتحويله من الصناعات المدنية القديمة في الساحل الشرقي إلى مجموعات الصناعات العسكرية الجديدة في الغرب الأمريكي. فهو يرى أن تزايد الميزانيات العسكرية سيعمل على إعادة توزيع الدخل لصالح الصناعات العسكرية الجديدة، كما وسيؤدي إلى تقوية وتحصين "العناصر الغاضبة" ضمن الطبقة الحاكمة في الولايات المتحدة، وبالتالي إلى اقتصاد حرب دائم كما أسماه ملمان (١٩٨٦) فيما بعد.

يبدو الآن أن كاليكي كان صائبا، وأن اقتصاد الحرب الذي استمر في الولايات المتحدة حتى نهاية الثمانينيات قد عمل فعلا على تغيير مراكز القوى في قطاع الأعمال الأمريكية لصالح مقاولي الأسلحة (منتجي الأسلحة). فبعد الحرب (العالمية الثانية)، أدى التراجع النسبي للاقتصاد الأمريكي (نسبة إلى اقتصاد أوروبا واليابان) إلى وضع الشركات الكبرى المتواجدة في الولايات المتحدة في مأزق الطاقة الفائضة غير المشغلة. تمت مواجهة هذا المأزق بطريقتين: الأولى، عن طريق توحيد الأعمال والشركات، وبالتالي رفع درجة التركيز والقوة الاحتكارية في الاقتصاد الأمريكي. والثانية، عن طريق الاعتماد على الميزانيات الحكومية، وخصوصا في مجالات الإنفاق العسكري والفضاء والتكنولوجيا الطبية. وفي تحليل للتراكم المتباين لستة عشرة من المنشآت العسكرية الموجودة في الولايات المتحدة، تبين أن التطورات الآنفة الذكر أدت إلى تراكم متباين عميق. فعند قياس أرباح هذه المنشآت كنسبة من الرقم القياسي "فورتشن ٥٠٠"، تبين أن هذه النسبة ارتفعت إلى ١٠٪ في أواسط الثمانينيات من ٥٪ خلال حرب فيتنام (أنظر Nitzan and Bichler ، ١٩٩٥).

هذه الاعتبارات مهمة في الحالة الإسرائيلية لأمرين: الأول، التشابه الملفت للنظر في الهيكلية. يوحي التحيز العسكري في الاقتصاد الأمريكي أن هناك علاقة مباشرة (طردية) بين الإنفاق العسكري وهيكلية السوق. يمكن أن تكون الفرضية الماركسية "الكينزية العسكرية"، والمتمثلة باستخدام النفقات العسكرية كوسيلة لمواجهة الركود الاقتصادي وتحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية، مناسبة لسنوات الخمسينيات والستينيات عندما تزامنت الزيادة في النفقات العسكرية مع التوسع الاقتصادي العام (أنظر Melman، ١٩٨٥). ولكن هذه النظرية تبدو أقل قوة منذ سنوات السبعينيات. فقد أصبحت الصناعة العسكرية مركزة في عدد قليل نسبيا من المنشآت الضخمة

(حيث حصلت المائة منشأة الكبرى في الصناعة على حوالي ٧٠٪ من العقود). وبارتفاع درجة اعتماد هذه المنشآت على الميزانية العسكرية، تضاءلت مقدرة الحكومة الأمريكية على التلاعب بهذه الميزانيات. (شهدت سنوات إدارة الرئيس ريغان سلسلة من فضائح الفساد في القطاع العسكري، ولكن حتى المحاولات المتواضعة لضبط العقود العسكرية فشلت وبسرعة). في الحقيقة، يمكن القول أن تنفيذ التخفيضات في النفقات العسكرية التي تمت في نهاية الثمانينيات كان سيكون أصعب بكثير لولا انهيار الاتحاد السوفياتي وظهور مجالات الاستثمار العالمية من خلال (نافتا) والجات و "انبثاق" أمريكا اللاتينية وآسيا).

إذا جاز لنا التعميم، فإنه يبدو أنه، في ظل ظروف تاريخية معينة وخاصة في المراحل الأولى من التطور أو بعد أزمة هيكلية حادة، يمكن للنفقات العسكرية أن تلعب دورا اقتصاديا كليا هاما، وهذا ما توصل إليه بنويت (١٩٧٣) الذي بحث تأثير النفقات العسكرية على بعض الدول النامية. ولكن بعد نضوج الاقتصاد وتجاوز التركيز الرأسمالي والملكية المركزية مستويات معينة، تصبح النفقات العسكرية أقل فاعلية في خدمة الأهداف الاقتصادية العامة، بل تصبح أكثر خدمة لمصالح المجموعات السياسية والاقتصادية المهيمنة. في هذه المرحلة المتأخرة، يصبح التأثير الاقتصادي الكلي للنفقات العسكرية تضخميا-ركوديا (كما وصفه Smith، ١٩٧٧)، ولكن يتم تحمل ذلك بسبب التأثير الإيجابي على المنشآت الكبيرة في المركز (Griffin، ١٩٨٢). سوف نبين أن الاقتصاد الإسرائيلي اتبع نمطا تاريخيا مشابها، حيث ارتبطت النفقات العسكرية في البداية مع نمو عام. ولكن بعد ذلك، تزامنت مع ارتفاع في التركيز التجاري وركود تضخمي عميق. أما الأمر الثاني، فيتمثل بوجود ارتباط مباشر بين التحيز العسكري في الاقتصادين، الإسرائيلي والأمريكي. فمنذ الستينيات، أصبحت إسرائيل، وبصورة متزايدة، منخرطة في الفلك الأمريكي. وقد كان التوسع العالمي لمنتجي الأسلحة الأمريكيين أحد أسباب هذا الانخراط. فخلال الفترة الواقعة بين نهاية الستينيات ونهاية السبعينيات، هبطت النفقات العسكرية المحلية للولايات المتحدة وأصبحت الصادرات العسكرية ذات أهمية متزايدة لمنتجي الأسلحة الأمريكيين، وذلك لتخفيف حدة انخفاض الطلب المحلي من جهة، وتحقيق هوامش ربح أكبر من جهة ثانية [٦]. أما العنصر الأكثر أهمية، والذي أثر على صادرات السلاح الأمريكي، فهو إعادة توزيع الدخل العالمي التي رافقت أزمة النفط عام ١٩٧٣ . فالنمو الهائل في إيرادات النفط لدول الأوبك في عام ١٩٧٤ جعل الشرق الأوسط المستورد الأكبر للأسلحة في العالم، وعزز خروج أمريكا من فيتنام.

تزامن التحيز العسكري في الاقتصاد الإسرائيلي مع هذا الغزو الأمريكي لسوق السلاح في الشرق الأوسط، حيث قبلت إسرائيل أن تلعب دور العين الأمريكية في المنطقة مقابل مساعدات عسكرية هائلة وموافقة أمريكية على سياسة الحماية الاقتصادية التي تنتهجها إسرائيل. وبالنسبة لمنتجي الأسلحة الكبار في أمريكا، أصبحت المبيعات العسكرية لإسرائيل، وبسرعة، جزءا هاما من سباق حاد، حفز زبائن أكبر، مثل إيران والعربية السعودية، لشراء الأسلحة والتنافس على ذلك.

وبالنسبة للمنشآت الإسرائيلية الكبيرة، فإن اقتصاد الحرب ومعيقات التجارة الخارجية أدت إلى فوائد كبيرة، فارتفعت هوامش الربح بصورة مستمرة، واندفعت هذه المنشآت في التراكم المتباين بسرعة كبيرة.

٣- هيكلية الاقتصاد الإسرائيلي

عند تقييم تقاطعات وتشابكات الاقتصاد الإسرائيلي مع الاقتصاد الأمريكي، يكون من المفيد إعطاء صورة عامة لهيكلية الاقتصاد الإسرائيلي خلال قمة مرحلة العسكرة التي مر بها. سنستخدم في بحثنا التحليل الاقتصادي الذي يركز على المنشأة بدلا من الصناعة ككل. وبالإضافة إلى ذلك، فإننا سنركز على توزيع الأرباح بدلا من المؤشرات التقليدية، كحجم المبيعات أو القيمة المضافة، وذلك بسبب تركيزنا على التراكم التباييني [٧].

خلال منتصف الثمانينيات، اتصف الاقتصاد الثنائي-الإسرائيلي بوجود "الاقتصاد الضخم المتمثل بحوالي خمسين منشأة ضخمة، محاطا بـ "الاقتصاد الصغير" الذي يشكل بقية قطاع الأعمال والمؤسسات غير الربحية". يتكون محيط الاقتصاد الضخم من منشآت ضخمة تتمتع بموقع قيادي، وحتى احتكار في قطاع ما، بينما يتكون المركز من خمسة عمالقة: لئومي، وهبوعليم، وشركة ديسكاونت الإسرائيلية، وكور، وكلال (الاخيرة مملوكة بالأغلبية من قبل الثلاثة الأولى).

يعكس تاريخ عمالقة المركز تاريخ إسرائيل. فبنك لئومي أسس عام ١٩٠٢ لتمويل المستوطنات الاستعمارية التي أسستها الحركة الصهيونية أما بنك هبوعوليم، فقد أسس سنة ١٩٢١ لتمويل النشاط التعاوني في الزراعة والبناء والصناعة. أما شركة ديسكاونت الإسرائيلية، فبدأت كبنك أهلي سنة ١٩٣٦، وذلك في الوقت الذي عمل فيه رأس المال الهارب من أوروبا التي عانت من الركود الاقتصادي بعد الحرب العالمية الثانية على إحداث نمو اقتصادي في فلسطين. وتأسست شركة كور كشركة فرعية تابعة لسوليل بونيه، وذلك بعد أن حولت الحرب الشركة الأم إلى أكبر مقاول في الشرق الأوسط. بينما أنشئت كلال سنة ١٩٦٢ كمشروع مشترك صمم لجذب الاستثمارات الأجنبية من خلال المحفزات الضريبية والدعم. وقد أصبحت كلال مركز جذب للمجموعات المركزية المحلية والحكومة والمستثمرين الأجانب. وقد كانت هناك شركات كبرى أخرى خلال الخمسينيات، ولكنها إما أن تكون قد تراجعت وخرجت من السوق أو اندمجت في العمالقة الخمسة الموجودين حاليا. ومنذ السبعينيات بقيت الخمسة تشكل المركز الاقتصادي الإسرائيلي [٨].

بحلول الثمانينيات، كانت المجموعات المركزية مهيمنة في كل نشاط اقتصادي مهم في إسرائيل، من المواد الخام إلى القطاع المالي والصناعات المنتجة للسلع الاستهلاكية والدعاية، وبدعم من الحكومة وبالتعاون معها (٩). وفي بحث لدون وبرادستريت (١٩٨٤) تبين أن المجموعات

المركزية والحكومة تسيطر على حوالي نصف المائة منشأة الكبرى في إسرائيل. شركة كور تسيطر على (٢٣)، وشركة ديسكاونت تسيطر على (٨)، وكلال تسيطر على (٨) والحكومة تسيطر على (٩). وبناء على هذا الترتيب، فإن الحكومة والمركز سيطرا على (٢٨) من أكبر خمسين منشأة وعلى (١٤) من أكبر عشرين منشأة. صورة مشابهة تظهر في القطاع البنكي، حيث لئومي وهبوعليم وشركة ديسكاونت يسيطرون على (٨٠٪) من الأصول الإجمالية، والتشغيل والفروع و (٧٠٪) من الأرباح الإجمالية (باستثناء الفروع الأجنبية). يسيطر المركز، أيضا، على كثير من القطاعات غير الصناعية، مثل الوقود والغاز والتسويق والإنشاءات والتأمين والشحن البحري والعقارات.

يرتبط محيط الاقتصاد "الضخم" ذو المجموعات الاستثمارية الأصغر والمنشآت متوسطة الحجم (والتي معظمها فروع لمؤسسات أجنبية، وبالأخص أمريكية) بالمركز من خلال علاقات ملكية متعددة وتجارية واستثمارية وتمويلية. هذه الارتباطات قويت بصورة واضحة خلال ما يعرف بالعصر الذهبي للسوق المالي الإسرائيلي، والآن، تتقوى بصورة أكبر مع عمليات تخصيص المؤسسات الحكومية.

منذ السبعينيات انعكس الالتحام بين مجموعات المركز في معدلات الارتباط المرتفعة بين مؤشرات أدائها المنفصلة، مثل المبيعات والقيمة المضافة والدعم والضرائب وأجور ومرتبات الإداريين، والأرباح (الأكثر اهمية) [١٠]. وبالإضافة إلى ذلك، فإن هذا التماسك يتعدى الصورة الإحصائية الجافة. فخلف الأرقام تقع الهيكلية الطبقية (وقوتها) للمجتمع الإسرائيلي.

منذ الخمسينيات تعززت هذه الهيكلية من خلال نسيج متنام لعلاقات العمل المتبادلة، بالإضافة إلى الروابط الشخصية والثقافية وروابط القرابة بين الأعمال الإسرائيلية والنخبة السياسية والعسكرية. وهذه العلاقات أدت في النهاية إلى بروز طبقة حاكمة إسرائيلية (أنظر فرنكل وبشلر، ١٩٨٤). إن تكوين هذه الطبقة (الحاكمة) مندمج في تقاطعات الملكية وحقوق التوريد والشراء والترتيبات التمويلية وعدد غير متناه من القوانين والأعراف غير المكتوبة التي تحدد "الحالة الطبيعية للأمور" في المجتمع الإسرائيلي.

يكتنف الصمت في الحالات الاعتيادية طبيعة هذه الهيكلية المؤسساتية، ولكن الضوء يسلط على وجودها في الحالات النادرة للنزاع النخبوي الداخلي، لذلك، وبعد الصراع التوزيعي العميق بين مجموعات الأعمال القيادية التي نتجت عن أزمة السوق المالية عام ١٩٨٣، اكتشفت لجنة بجسكي التي حققت في أسباب الأزمة أن البنوك الكبيرة، ولسنوات طويلة، تعاونت فيما بينها بصورة واضحة في كثير من نشاطاتها المتباينة. فضمن أمور كثيرة، اتفق مدراء البنوك على التلاعب بأسعار الأسهم، وعلى مواجهة فائض العرض وتشكيل جبهة موحدة في مواجهة وزير مالية متردد وغير متوقع السلوك. وقامت البنوك كذلك بإخفاء معلومات وتحريف تقاريرها المالية، وشاركت في نشاطات تبادل أجنبي غير قانونية. ولا يمكن القيام بهذه الأعمال بدون التواطؤ فيما

بينها والاتفاق على هذه الأعمال. (بجسكي، ١٩٨٦).

على عكس "الاقتصاد الضخم"، والذي يتصرف ككتلة واحدة في كثير من المجالات، فإن "الاقتصاد الصغير" أكثر قابلية وخضوعا للتحليل الصناعي التقليدي والمنشآت الصغيرة في الغالب، تعمل في صناعة واحدة، وفي كثير من الأحيان تمتلك مصنعا واحدا. ويتعرض الأداء هنا إلى التذبذب الكبير، من حيث أن الترابط بين الشركات يكاد يكون معدوما".

وعلى عكس "الاقتصاد الضخم"، فإن الفصل بين السياسة والاقتصاد في "الاقتصاد الصغير" يبدو أوضح بكثير، حيث الربط بينهما يتم فقط بصورة غير مباشرة من خلال الجمعيات المهنية ومجموعات الضغط.

يوضح الشكل رقم (١) هذا التقسيم الثنائي للاقتصاد الإسرائيلي، حيث يقارن الأرباح الصافية (بعد الضرائب) للعمالقة الخمسة في المركز مع أرباح (بعد الضرائب) بقية قطاع الأعمال (البيانات هنا مقاسة بأسعار ١٩٨٠، وتعرض على أساس المتوسطات المتحركة لثلاث سنوات). يتضح من الشكل أن السلسلتين تحركتا بنفس الاتجاه حتى بداية السبعينيات. ولكن في الفترة اللاحقة من أواسط السبعينيات وحتى أواسط الثمانينيات، تغير هذا النمط. ففي حين كانت أرباح مجموعات المركز متزايدة بسرعة، وكانت أرباح بقية قطاع الأعمال متناقصة [٢١]. والنتيجة كانت وجود عملية سريعة للتراكم المتباين لصالح منشآت المركز.

الشكل رقم (١)

الأرباح الصافية الحقيقية (أسعار ١٩٨٠، شيكل جديد، متوسطات متحركة - ثلاث سنوات)

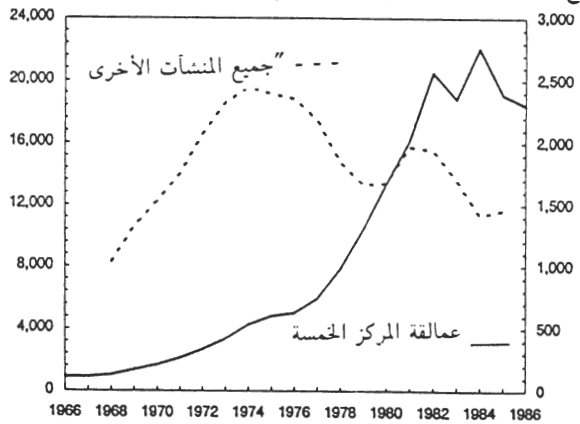

المصدر: الكتاب الإحصائي السنوي لإسرائيل والتقارير المالية للشركات

شهدت الفترة التي تلت حرب ١٩٦٧ ظهور ثنائية موازية في سوق العمل. وظهر أول تحليل لهذه العملية في أبحاث فارجون (١٩٧٨، ١٩٨٠، ١٩٨٣) والذي ركز على التبادل غير المتكافئ بين الاقتصاد الإسرائيلي المتطور والاقتصاد الفلسطيني غير المتطور. وتعود محاولات إنشاء ثنائية في سوق العمل إلى ما قبل عام ١٩٤٨، حيث كانت النخبة الإسرائيلية تصبو إلى إيجاد اقتصاد زراعي منفصل يعتمد بالكامل على العمالة اليهودية. ولكن مع احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة عام ١٩٦٧، وما تبع ذلك من عسكرة "للاقتصاد الضخم" في إسرائيل، تحول الاهتمام. فمنذ ذلك الحين ظهرت الحاجة المتزايدة لقوة عمل رخيصة قابلة للحركة ولا تتمتع بحقوق اجتماعية. (فارجون ١٩٧٨، صفحة ٤)، أي أن العمالة المطلوبة هنا هي عمالة مجانية بالمعنى التقليدي للكلمة.

تحقق ذلك باستقطاب السكان الفلسطينيين الذين شكلوا، وبسرعة، مصدرا أساسيا للعمالة التي تحتاجها الأعداد المتزايدة من قطاعات "الاقتصاد الصغير"، مثل الزراعة والإنشاءات والخدمات والصناعات المدنية ذات المستوى التكنولوجي المنخفض. خلال فترة دراسة فارجون كانت الأجور في "الاقتصاد الصغير" تبلغ نصف الأجور في "الاقتصاد الضخم"، ولذلك فإن بقاء "الاقتصاد الصغير" كان متوقفا، بطريقة أو أخرى، على توفر العمالة الفلسطينية [١٢]. الوجه الآخر لهذه الصورة، تمثل باعتماد "الاقتصاد الضخم"، وخاصة القطاع المالي والعسكري، بصورة كاملة على العمالة اليهودية المنظمة نقابيا. وقد كانت المدفوعات (الأجور والمرتبات ...) مرتفعة، وكانت التأمينات الاجتماعية ضخمة. (Farjoun ١٩٧٨، صفحة ١٧).

بالرغم من ذلك كله، نجحت الدراسات التقليدية للمجتمع الإسرائيلي في تجاهل هذه الثنائية من خلال استخدام المؤشرات الكلية. فالتحليل للدولة ودورها كان يتم من خلال الاقتصاد الكلي والسياسة الكلية. وكانت بذلك تظهر على أنها مسيطر عليها من قبل جسم غير مميز من القطاع الخاص والحكومة، واللذين كانا يخضعان للتأثيرات التوازنية للاقتصاد (الاقتصاد المدني في الحالة الإسرائيلية) وللتشويهات الصادرة عن السياسة (وخاصة في مجالات الأمن والرفاه). كانت الأسئلة المهمة والرئيسية تتركز حول الرفاه المجتمعي، كيف نعظم النمو الشامل؟ وكيف نحقق أدنى مستوى للتضخم مع ضمان الأمن القومي؟ ولكن منذ السبعينيات، بدأ هذا الإطار يفقد نفعه وفعاليته. فكلا الاقتصاد والأمن بدءا يتراجعان، فهبطت معدلات النمو، وتسارعت معدلات التضخم، ودخلت الحسابات الخارجية (ميزان المدفوعات) في أزمة، وأصبح التفوق العسكري الإسرائيلي محط شك وتساؤل. ولكن التقليص الظاهر في الرفاه العام كان مضللا. فبينما كان "الاقتصاد الصغير" يتحمل الوطأة العظمى، كان عمالقة المركز يتمتعون بازدهار واضح.

يوفر الأسلوب الكلي تجريدا نافعا فقط عندما تكون الافتراضات التي تحكم التحليل عامة لجميع فئات المجتمع، أي عندما تكون العلاقات بين الملكية والصلاحية موجودة بصورة عامة. وعندما تكون هناك انحرافات منتظمة في تجارب المجموعات المختلفة، فإن الافتراض بثبات هيكلية المجتمع

يصبح افتراضا غير قابل للانسجام.

وعندما تؤدي النفقات العسكرية، مثلا، إلى تراجع وركود معظم القطاعات وازدهار منتجي الأسلحة، أو عندما تقوم السياسة التمويلية الحكومية بإهمال "الاقتصاد الصغير"، بينما تدعم عمالقة المركز، في ظل ذلك، فإن النظرة الكلية تؤدي إلى إخفاء حقيقة وجود عملية تراكم متباين لرأس المال وما تؤديه من تشعب في الهيكلية الاجتماعية.

٤- تاريخ الاقتصاد الكلي من منظور البنيوية

إن الدارس للتفاعل بين تطور الاقتصاد الكلي وتراكم رأس المال التباييني في إسرائيل يكتشف أن هناك ثلاث مراحل متباينة:

(١) الفترة الواقعة بين ١٩٥٥ و ١٩٧٢، وتتصف بالتركيز على التباين الأفقي لتراكم رأس المال وسرعة النمو الاقتصادي واندماج هيكلي كامن.

(٢) الفترة الواقعة بين ١٩٧٣ و ١٩٨٤، وفيها تحول التركيز إلى التباين الأفقي لتراكم رأس المال المصحوب بركود حاد وتضخم متسارع.

(٣) الفترة التي تبدأ بعام ١٩٨٥، وهي متميزة بتضاؤل "الاقتصاد الضخم"، والتحول نحو "اقتصاد السلام" المفتوح، والعودة إلى التباين الأفقي لتراكم رأس المال.

يبين الشكل رقم (٢) هذه الملامح العريضة للاقتصاد الإسرائيلي، حيث يقارن أداء الاقتصاد الكلي، ممثلا بنمو الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، مع مؤشر للتراكم المتباين، ممثلا بنسبة الأرباح الصافية التي حققها عمالقة المركز الخمسة إلى (GDP) (البيانات تعرض على شكل متوسطات متحركة لخمس سنوات).

خلال الفترة الأولى (١٩٥٥-١٩٧٢)، توسع الاقتصاد الإسرائيلي بمعدل سنوي متوسط يبلغ (١٠٪)، بينما بقي التراكم المتباين لعمالقة المركز مضبوطا حيث بلغت نسبة أرباحهم إلى GDP أقل من (٠,٥٪) خلال الفترة ١٩٦٦-١٩٧٢ . أما مرحلة ما بعد ١٩٧٣، فكانت مختلفة بصورة جوهرية، حيث كان هناك انخفاض واضح في المعدل العام للنمو، فقد وصل المتوسط السنوي لمعدل النمو حوالي (٣٪) فقط بين عامي ١٩٧٣ و ١٩٨٥ . ولكن في ظل تلاشي الركود الاقتصادي، بدأت نسبة أرباح عمالقة المركز إلى (GDP) بالتزايد السريع، فوصلت في بداية الثمانينيات إلى حوالي (٢,٣٪)، وبعد منتصف الثمانينيات أصبح التراكم المتباين لرأس المال لعمالقة المركز سلبيا، حيث انهارت نسبة أرباحهم إلى (GDP) إلى أقل من (٠,٧٥٪) خلال الفترة ١٩٨٦-١٩٩٠ . إن التحول السياسي الاقتصادي في نهاية الثمانينيات أسهم في تحسين معدل النمو العام. والآن، أصبح هذا التحسن مصحوبا بتحسن مواز في وضع شركات المركز. في هذا

الجزء من الورقة، نتناول الفترتين الأولى والثانية، بينما يتناول الجزء الخامس الفترة الثالثة.

الشكل رقم (٢)
النمو الاقتصادي الكلي والتراكم التبايني لرأس المال
(نسبة مئوية، متوسطات متحركة - خمس سنوات)

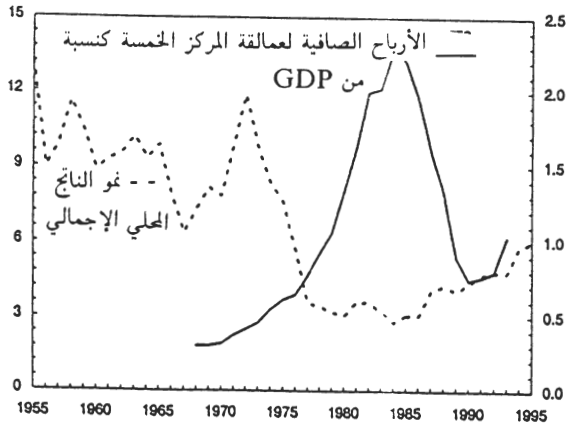

المصدر: الكتاب الإحصائي السنوي لإسرائيل، والتقارير المالية للشركات

تأثر النمو الاقتصادي في إسرائيل حتى عام ١٩٧٢، وبصورة غير متناسبة، بمحفزين خارجيين:

(١) التدفق الرأسمالي أحادي الاتجاه من ألمانيا على شكل تعويضات خلال الفترة ١٩٥٥-١٩٦٥ .

(٢) الازدهار الفلسطيني خلال السنوات التي تلت حرب ١٩٦٧ مباشرة. خلال الفترة ١٩٥٥-١٩٦٥، شكلت التحويلات الألمانية معظم الواردات الرأسمالية. وحتى في الستينيات كانت مستوياتها مطابقة تقريبا لقيمة التغير السنوي في الناتج القومي الإجمالي الإسرائيلي (GNP). بالفعل، فقد أدت نهاية هذه التحويلات عام ١٩٦٥ إلى حدوث ركود حاد في الاقتصاد الإسرائيلي خلال ١٩٦٦-١٩٦٧ . هذا الوضع تغير مرة أخرى عام ١٩٦٨، عندما توسع السوق الإسرائيلي فجأة ليشمل مليون مستهلك جديد من المناطق المحتلة في الضفة الغربية وقطاع غزة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن سنوات ما بعد الحرب (حتى عام ١٩٧٣ تقريبا) شهدت ارتفاعا سريعا في أعداد الفلسطينيين العاملين في إسرائيل، من صفر إلى أكثر من (٦٠) ألف خلال خمس سنوات فقط، وهذا أدى إلى

ارتفاع واضح في القوة الشرائية للفلسطينيين في المناطق المحتلة. هذه التشكيلة من الأحداث المتمثلة بالتوسع المفاجئ في الأسواق وتوفر الأيدي العاملة الرخيصة نسبيا، كان لها تأثير كبير وواضح من خلال مضاعفات الإنفاق والاستثمار على الاقتصاد الإسرائيلي.

وبالفعل، فإنه عندما تباطأ نمو عدد العاملين الفلسطينيين في إسرائيل عام ١٩٧٤، ودخل الاقتصاد في ركود [١٣] ساهمت هذه العوامل الخارجية في تخفيف آثار العملية البطيئة للتركز الكلي للاقتصاد الإسرائيلي، وذلك من خلال تأثيرها الإيجابي على توسع "الاقتصاد الصغير". ولكن، بعد عام ١٩٧٤ أخذت الصورة تتغير مع تنامي التراكم المتباين "للاقتصاد الكبير". فقد أصبحت عملية التركز ظاهرة مصحوبة بتحول سياسي جوهري وتراجع تدريجي لدور الحكومة كقوة اقتصادية مركزية، حيث تبنى ائتلاف الليكود اليميني الذي تسلم الحكم عام ١٩٧٧ سياسة خارجية عدوانية اعتمدت على تزايد النفقات العسكرية، بينما أدت سياستهم الاقتصادية الليبرالية القائمة على الرأسمالية البحتة إلى سرعة انطلاق عمالقة المركز.

فترة النمو السريع والتشكيل الهيكلي ١٩٥٥-١٩٧٣

تشكل عمالقة المركز الموجودين اليوم خلال فترة الاقتصاد الخليط بعد الاستقلال. فخلال الخمسينيات وبداية الستينيات كانت الاستثمارات تحول بمعظمها من التحويلات الرأسمالية الألمانية، وكانت تتولى الحكومة بصورة شبه مطلقة إدارة هذه الاستثمارات. وكان تخصيص رأس المال يتحدد بصورة جزئية بسياسة إحلال الواردات. وكذلك، فقد تدخلت، وبصورة أكبر، العلاقات العائلية والسياسية في هذا التخصيص، حيث طورت الحكومة علاقات خاصة مع عدد من مجموعات الأعمال التي كانت تعتبر في البداية "وكالات قومية". وفي النهاية نمت هذه المجموعات لتشكل مجموعات المركز اليوم [١٤]. بدأت هذه العلاقة بالتشكل مباشرة بعد الحرب، عندما تم توزيع أراضي وأملاك الفلسطينيين الذين هربوا خلال الحرب، ثم تنامت العلاقة خلال فترة القوة في الخمسينيات والتي شهدت تخصيص شهادات تقصر مجالات العمل لجهات محددة، وتخصيص الاحتكارات والمشتريات والأشكال الأخرى من المؤسسات لمجموعات محلية ذات علاقة وارتباطات جيدة وللمستثمرين الأجانب [١٥]. واندمجت هذه التخصيصات مع تدفق التعويضات الألمانية والتي مولت عقدا من النمو الاقتصادي بين عامي ١٩٥٦ و ١٩٦٥ .

كانت الخمسينيات فترة المفارقات الحادة، حيث شهدت هجرة ضخمة لليهود من أوروبا وآسيا وإفريقيا أدت إلى زيادة عدد السكان إلى أكثر من الضعف خلال سنوات قليلة. وكان المهاجرون، في معظمهم، فقراء يتمتعون بالقليل من المهارات القابلة للتسويق، وكانوا يفتقرون، في معظم الأحيان إلى العلم واللغة. ظروفهم الصعبة هذه وصفها ديفيد هورويتس مدير عام وزارة المالية في حينه (عام ١٩٥١) في مذكراته :

"مع تزايد موجات الهجرة، تفاقمت المشكلات الاقتصادية، وفرضت نفسها علينا بقوة هائلة. وكانت قوتها كافية لكسر ظهور أولئك الذين تبوؤا مسؤولية استيعاب المهاجرين. عشرات الآلاف من الناس حشروا في المخيمات الانتقالية ومخيمات المرضى. فقد كانوا مصابين من الحرب ومعذبين من الهلوكوست وذكرياتها،وكثيرا ما كانوا يعيلون عائلات كبيرة. خلال فترة قصيرة، كان ستون ألف شخص أو ١٠٪ من السكان (اليهود) مكتظين في المخيمات. عدد مماثل تواجد في بنايات آيلة للسقوط في قرى وبلدان عربية مهجورة. كانت المخيمات رطبة وباردة خلال الشتاء، وكانت حارة جدا خلال الصيف. أجهدهم الاكتظاظ والعفن والنتانة وأربك أرواحهم ..." (Horowitz ١٩٧٥، صفحة ٢٣-٢٤).

لكن النمو السكاني،والذي بلغ أكثر من ٩٪ سنويا، أدى إلى نمو متسارع في النشاط الاقتصادي بالرغم من تباطؤ نمو مستويات دخول الأفراد. لهذا، فبالرغم من أن معظم السكان عانوا من نقص حاد في مستوى المعيشة، وعانوا الصعوبات المختلفة، تمتعت الشركات الكبيرة المتأسسة جيدا بأعمال ممتازة واحتمالات اقتصادية كبيرة. ولذلك، ليس مفاجئا أنه في الوقت الذي وصف فيه ديفيد هورويتس البؤس والحاجة والفقر، فإننا نجد أن هاري ريكاناتي والذي كان يملك ويدير بنك ديسكاونت (الذي تحول فيما بعد إلى شركة (IDBH)، يرى احتمالات كبيرة لنجاح الأعمال:

"بحلول عام ١٩٥١ أصبح لدي أسباب جيدة لأكون راض عن مستوى الإنجاز الذي وصلت إليه. فالبنك الذي ورثناه عن والدي ازدهر وأصبح يشكل قاعدة لمجموعة مالية إسرائيلية من الدرجة الأولى. فكرت بعناء كبير بحثا عن مبادرات جديدة في إسرائيل، ولكن دون جدوى، حيث كان عندنا في مجموعتنا جميع الشركات والفروع اللازمة والمناسبة لنشاطاتنا الأساسية" (Recanati، ١٩٨٤، صفحة ٧١).

تأسس بنك ديسكاونت قبل خمسة عشر عاما (من ذلك الوقت) من قبل تجار التبغ والعقاريين، ونما بسرعة ليصبح ثاني أكبر بنك وخامس أكبر منشأة، باستثمارات متنوعة في مجالات كثيرة تشمل المطاط، والورق، والشحن، والألمنيوم، والتأمين، والإنشاءات، والبنك العقاري، وبيارات الحمضيات والمعدات الكهربائية. هذا التوسع الذي تمتع به عدد قليل فقط من مجموعات الأعمال الأخرى، لم يكن ممكنا دون دعم حكومي مستمر وصلب. كانت السنوات الأولى من عمر الدولة مهمة جدا، حيث تم خلالها تأسيس المؤسسات المركزية لعمليات تراكم رأس المال، وخصوصا العلاقة بين الحكومة وقطاع الأعمال. لم تعجب هذه العلاقات الطيبة هاري ريكاناتي الذي خسر رئاسة مجموعة ديسكاونت بسبب خلاف عائلي:

"قلت لنفسي: إن بنكنا تغير بالكامل. فلم يعد البنك العائلي الذي أسسه أبي. حوله إخوتي، رغما عني، إلى صناعة. أشياء أخرى كثيرة آلمتني: الدعاية المنافقة، والتي أوجدها طموحنا، والمؤسسات الخيرية والمعفاة من الضرائب التي تأسست برعايتنا، وتبرعاتنا المعفاة من الضرائب، والدعم لجميع الأحزاب السياسية دون تمييز (اليسار واليمين) لضمان صداقة

الكل، ومغامرات السوق المالي التي أدت إلى تحديد أسعار الأسهم بالتآمر مع البنوك. وكذلك صداقة مدراننا مع مسؤولي الحكومة في القدس. رفضت كفاحهم المستمر للحصول على مكاسب حكومية من كل نوع، ذلك كان يتم بحجة المصالح القومية. كانت مجموعتنا عملا خاصا وليس مؤسسة عامة. لم يكن من العدل، ولا من الكرامة، الاعتماد على الهبات الحكومية لتحقيق المكاسب لحاملي الأسهم الذين كان معظمهم رأسماليين أغنياء. كنت أعلم جيدا أن آرائي غير دارجة في إسرائيل. هذه كانت دولة يعيش فيها عدد كبير من رجال المال والأعمال الذين يتمتعون بتخصيص الثروة العامة، والذين كانوا يستفيدون بصورة مستمرة من الدفعات الألمانية، والهبات الأمريكية وتبرعات يهود المهجر". (Recanati، ١٩٨٤، صفحة ٩٢-٩٣).

تأكدت مركزية الحكومة وأهمية النخبة العسكرية في ظل التوسع السريع في قطاع الخدمات العامة وتصاعد النزاع العربي-الإسرائيلي بعد حرب السويس عام ١٩٥٦ . ولكن تحت السطح (في الخفاء) أدت هذه التطورات إلى نشوء عملية أكثر أهمية، ألا وهي تركز الأعمال. لم يتم تخصيص التحويلات الأجنبية والقروض التي حفزت النمو الاقتصادي بصورة متساوية على القطاعات الاقتصادية المختلفة، بل تم تحويلها بصورة غير متناسبة إلى عدد مختار من المنشآت. وفي الحقيقة، فإن النمو الذي حدث خلال الخمسينيات والستينيات لم يكن مدفوعا "بالروح الحيوانية" (الغريزة الحيوانية) للرأسماليين المحليين والاجانب، وإنما بالتكوين الرأسمالي الموجه (من قبل الحكومة). فلم تكن رغبة المستثمرين في تحقيق الربح وغزو الأسواق وراء توسع الطاقة الإنتاجية، ولكن تلك الهبات الحكومية والقروض المدعومة. وبالنسبة للرأسماليين الكبار المستقبلين لهذا الدعم، فإنه غالبا ما كان يحدث التراكم الرأسمالي قبل بداية الإنتاج. عرف نظام التخصص هذا باسم "طريقة سابير" نسبة إلى وزير المالية في ذلك الوقت. شجع هذا النظام على تشكيل الترتيبات المؤسساتية الملزمة وعزز المركزية. ويبدو أنه، ولفترة وجيزة، كانت آثار تلك السلبية على النمو الاقتصادي مغطاة، بل أكثر من مغطاة، بالتدفق المستمر للمهاجرين والدعم الأجنبي.

واستمر ذلك حتى بداية السبعينيات، عندما تلاشت المحفزات الخارجية، حيث دخل الاقتصاد المرحلة الاحتكارية المتمثلة بالركود-التضخمي الناجم عن العسكرة.

التغير الهيكلي والتحيز العسكري ١٩٧٤-١٩٨٤

منذ بداية السبعينيات، تمحور النشاط الاقتصادي وبسرعة حول محورين مترابطين: الدفاع والتمويل.

بداية التركيز على الصناعات العسكرية كانت تبرر بالعزلة السياسية التي تعاني منها إسرائيل، بالإضافة إلى الاعتبارات الاقتصادية. كان الإنتاج العسكري المحلي في البداية متلائما بصورة جيدة مع جهود حكومة العمل لإحلال الواردات، ولكن بعد ذلك أصبح ينظر إلى الصادرات العسكرية كحل ممكن للعجز المزمن في ميزان المدفوعات الإسرائيلي.

أصبحت النشاطات التمويلية ذات أهمية متزايدة كما هو الوضع في الدول الرأسمالية الأخرى. كان ذلك نتيجة لموجة من الاندماجات خلال السنينات وبداية السبعينيات. وقفت في مركز هذه العمليات الشركات التي أصبحت عمالقة المركز والتي كانت قد تشكلت خلال الخمسينيات مع ظهور البنوك العائلية وتعاونيات التسليف والتوفير [١٦]. ولكن توسع هذه الشركات أصبح جديا فقط خلال ركود ١٩٦٥-١٩٦٦، وذلك عندما أحدثت سياسة الحكومة التقشفية موجة من اندماجات الأعمال [١٧]، وسحبت ما تبقى من استقلالية للتعاونيات العمالية [١٨]. وبدأت الحكومة أيضا منذ السبعينيات بتصفية ممتلكاتها الصناعية متجهة نحو التدخل غير المباشر عن طريق الدعم والعقود العسكرية.

منذ بداية السبعينيات، أصبح نمو الشركات الضخمة يعتمد أكثر فأكثر على التباين الرأسي بدلا من التباين الأفقي لتراكم رأس المال. تحقق ذلك من خلال ثلاث طرق رئيسية:

أولا: عمليات الاندماج وشراء الحصص أدت إلى حصص أكبر من الأرباح لهذه الشركات، مما مكنها من التحكم بالمنافسة بصورة أكبر ومنع ظهور طاقة إنتاجية غير مبررة.

ثانيا: مع دخول الإنتاج المدني في ركود مطول، بدأت الموارد بالتحول إلى النشاط التمويلي وبدأ التضخم بالارتفاع. وقد أدى ذلك إلى رفع قيمة الأصول المالية للشركات الضخمة نسبة إلى الإجمالي في الاقتصاد، وأدى كذلك إلى تلاشي حصة العمل.

ثالثا: العامل الأخير، وقد يكون الأكثر اهمية، يتعلق بتزايد حدة النزاع العربي-الإسرائيلي الذي ساهم في تزايد الإنفاق العسكري وتصاعد صادرات الأسلحة الإسرائيلية (خصوصا إلى دول ديكتاتورية، مثل جنوب إفريقيا وبنما وتايوان والإكوادور وزائير وتايلند ونيجيريا وإيران). أثقل هذا التطور كاهل الاقتصاد الكلي، ولكن كما كان الوضع في الولايات المنحدة، كان التحيز العسكري مفيدا بصورة مطلقة ونسبية لمنتجي السلاح الرئيسيين في "الاقتصاد الضخم". وبالإضافة إلى كل ذلك، فقد ساهمت الضرائب الجمركية المرتفعة، والدعم الرأسمالي، والهبات والإعفاءات الضريبية في عسكرة الاقتصاد وزيادة نمو العمالقة الكبار.

هذا النمط من التراكم العسكري/المالي يتمثل في جميع منشآت المركز. مجموعة ديسكاونت، مثلا، دخلت القطاع العسكري في نهاية الستينيات، عندما أدى التوتر بين القوى العظمى في المنطقة إلى فتح فرص استثمار مريحة للغاية في الصناعة العسكرية. بعد حرب ١٩٦٧ قامت الشركة بتوظيف القائد العسكري السابق دان تولكوسكي ليرأس فرعها الصناعي الجديد "شركة ديسكاونت للاستثمارات". دان تولكوسكي كان أحد أحفاد برجوازية ما قبل الاستقلال وقريبا من قيادة حزب العمل، مما جعله مناسبا جدا للمهمة التي أوكلت إليه. وبتوسيع شركته، قام بتوظيف

موظفين كبار في الجيش والشين بيت والموساد ليرأسوا العديد من الفروع التي أنشأها [١٩]. وخلال فترة وجيزة، كانت شركة ديسكاونت للاستثمارات تمتلك حصص ضخمة في القطاع العسكري (وفي العادة بالمشاركة مع شركاء أجانب معفيين من الضرائب) [٢٠]. وخلال سنوات أصبحت شركة الاستثمارات هذه تشكل نسبة متزايدة من أرباح شركة ديسكاونت الإسرائيلية .(IDBH) وكان سوق البورصة المنفذ الرئيسي لهذه الأرباح، حيث كانت صناديق التقاعد وصناديق المشاركة والتي كانت تديرها الشركة (IDBH) نشطة، وبصورة متزايدة، في عمليات السوق المالي، وهذا شكل مصدرا آخر من الأرباح للمجموعة.

ومثل (IDBH) كانت شركة كور هي الأخرى تتمتع بثراء ما بعد الحرب، حيث أن استغلالها للتوسع الذي حصل في الإنفاق العسكري وبتمويل سهل من بنك هبوعوليم، جعلها قادرة على زيادة القوة العاملة لديها إلى أكثر من الضعف. فقد وصل عدد العاملين لديها إلى (٢٢) ألف عام ١٩٧٤، بعد أن كان (١٠) آلاف فقط عام ١٩٦٧، بينما ارتفعت أرباحها الصافية إلى (١٦) مليون دولار بعد أن عانت من خسارة بلغت (٤) مليون دولار. أعمال شركة كور العديدة كانت غير منظمة (في نهاية الستينيات) ولم تكن تجمعها هيكلية متماسكة. تجمعت هذه الأعمال في (١٣) مجموعة متمشية مع مبادئ البيروقراطية العسكرية. وسلمت المناصب الإدارية العليا إلى عسكريين متقاعدين وجعلت القرارات المالية مركزية. وبالرغم من كونها ما زالت مملوكة إسميا من قبل عمالها (وكل العمال الأعضاء في الهستدروت)، إلا أن شركة كور أصبحت تتصرف مثل الشركات الرأسمالية الأخرى، حيث تزايدت نسبة تعويضات الإداريين (أجور ومرتبات ومكاسب) إلى أجور عمال الإنتاج. تمثلت استراتيجية كور بالسيطرة على الشركات التي كانت في وضع حرج بعد ركود ١٩٦٥-١٩٦٦ . وبذلك، سيطرت على عشرات المنشآت في مجالات الكيماويات والحديد والزيوت المأكولة والأدوية والسيارات. ولكن أكبر سيطرة حققتها كور كانت في المجال العسكري، وخصوصا من خلال شركة كور التجارية والتي تخصصت بالصادرات العسكرية وشركة تاديران والتي عملت كمنتج رئيسي للسلاح [٢١].

بدأ نمو مجموعة كلال خلال الستينيات، ولم يكن توسعها يختلف كثيرا عن توسع شركة (IDBH) أو كور. فبعد سنوات قليلة صعبة، غطت خلالها الحكومة جميع الخسائر، تمت السيطرة على المجموعة من قبل بنك هبوعوليم (٤٢٪) وشركة IDBH (٣٪) وآخرين. ومنذ سنة ١٩٦٩ توسعت كلال من خلال الاندماجات وشراء الأسهم. وكان تمويل هذا التوسع عن طريق القروض الحكومية المدعومة (أهاروني ١٩٧٦، صفحة ٢٩٩). ومثلما كان عليه الحال بالنسبة لشركتي IDBH وكور، وصل توسع كلال إلى كل زاوية من زوايا الاقتصاد الإسرائيلي، حيث تنوعت أعمالها وممتلكاتها لتشمل الملابس والإسمنت والأغذية المجمدة والورق والمطاط. والأكثر أهمية من ذلك هو أن كلال تطورت لتصبح مركز الجذب "للاقتصاد الضخم"، وذلك بسبب هيكل ملكيتها ومن خلال شبكة من المشاريع المشتركة مع عمالقة المركز الآخرين. فمثلا، تشاركت كلال مع

شركة ديسكاونت للاستثمارات في ملكية هاديرا بيبر التي تحتكر صناعة الورق في إسرائيل، كما أنها سيطرت بالمشاركة مع كور على نيشر التي تحتكر صناعة الإسمنت، وتسيطر بالمشاركة مع إلرون من مجموعة ديسكاونت،على سايتكس العملاقة في التصوير الإلكتروني. وأخيرا، مثلها مثل الآخرين، أصبحت كلال أيضا معتمدة على العسكرية والتمويل. فمثلا، تنتج أوردان، إحدى شركات كلال، معدات أرضية للجيش بما في ذلك الدبابة الإسرائيلية ميركافا، بينما شركة الآليات التابعة لكلال تزود الجيش بالسيارات المدرعة والشاحنات العسكرية. أما شركة (ICI) التابعة لكلال فتزود الجيش بمعدات الاتصالات. أما في قطاع التمويل، فقد دخلت كلال قطاع التأمين، وبعد سيطرتها على كثير من الشركات المنافسة أصبحت الشركة الكبرى في هذا القطاع.

لم يكن التفاعل بين القطاع العسكري والقطاع المالي في إسرائيل صدفة. فالعجز الضخم المرتبط بالقطاع العسكري كان يمول جزئيا من هبات وقروض الولايات المتحدة، ولكن معظمه كان يمول عن طريق الديون المحلية. وكان هذا الترتيب ذا فائدة مزدوجة لعمالقة المركز، والذين تمتعوا، ليس فقط بالمكاسب الضخمة الناجمة عن النفقات العسكرية الضخمة، وإنما، أيضا، من خلال الفرص الاستثمارية الممتازة التي وفرتها سندات الحكومة المربوطة بالتضخم. في العادة، يعارض الرأسماليون تنامي العجز في ميزانية الحكومة معللين ذلك بأن تمويل هذا العجز يؤدي إلى "طرد" الاستثمارات الخاصة. ولكن في الحالة الإسرائيلية خلال فترة السبعينيات وبداية الثمانينيات، والتي كان فيها الاقتصاد الإسرائيلي "اقتصاد حرب"، لم يخسر الرأسماليون الإسرائيليون الكبار من ترتيبات تمويل العجز في الموازنة الإسرائيلية. فبينما وصلت معدلات الفائدة الحقيقية إلى أرقام ضخمة من ثلاث خانات، بسبب تمويل العجز بالاقتراض المحلي، فإن ذلك لم يسئ إلى عمالقة المركز. فمن جهة أولى، ساعدهم احتكارهم للائتمان على المحافظة على الفارق الحقيقي بين معدلات الاقراض والاقتراض حول ال ٢٠-٢٥٪. ومن جهة ثانية، فإن تأثير معدلات الفائدة على أرباحهم تم تعويضه (بل أكثر من ذلك) من خلال علاقاتهم السياسية التي ضمنت لهم عقودا حكومية قائمة على أساس نسبة متفق عليها زيادة على التكاليف، بالإضافة إلى التمويل المدعوم والضرائب المنخفضة. يضاف إلى ذلك كله أن مساهمة العجز في إحداث التضخم كانت لها آثار إيجابية كبيرة على الارباح فاقت الآثار السلبية المتمثلة في رفع الأجور.

بالرغم من هذه المكاسب، كان هناك، ومنذ السبعينيات، ضغوط متزايدة على الحكومة لتحرير سوق المال. ولم يكن هدف هذه الضغوط ذا علاقة بتحسين الكفاءة التوزيعية، حيث أن الاستثمارات الإجمالية بدأت تنخفض عندما بدأت الحكومة بتقليص نفوذها في سوق المال، وبالتالي تخفيض دور قروضها المباشرة. فوصلت الاستثمارات الإجمالية إلى حوالي ١٥٪ من GDP عام ١٩٨٥، بينما كانت تساوي ٣٠٪ من GDP قبل ذلك بعشر سنوات. أما السبب الحقيقي وراء الدفع باتجاه تحرير سوق رأس المال فهو أن عمالقة المركز اكتشفوا "منجم ذهب" جديد هو السوق المالي. فالتنسيق القوي والتعاون المتواصل بين البنوك الكبيرة بشكل خاص

مكنهم من التلاعب بأسعار أسهمهم، بالإضافة إلى أسهم الشركات الأخرى، إلى حد تقديم ضمان للمستثمرين بمعدلات ربح حقيقية محددة مسبقا. وبكلمات لجنة بجسكي "استطاعت البنوك خلق نوع جديد من "الورقة المالية" تجمع بين خصائص الأسهم والسندات المربوطة بالتضخم في ورقة واحدة" (بجسكي ١٩٨٦، صفحة ٥٩). ولكن، من أجل تحقيق أقصى ربح من هذا الاختراع، كان لابد من خروج الحكومة من السوق، ومن هنا جاءت الدعوة لتحرير سوق رأس المال.

أدى الانسحاب التدريجي للحكومة من السوق إلى ظهور "سياسة نقدية موازية" تدار من قبل البنوك الكبيرة. فمن جهة، كان تلاعبهم المنظم في السوق المالي معادلا لطباعة النقود. ومن جهة ثانية، استطاعوا استيعاب معظم هذه النقود الجديدة بإصدار أسهم جديدة، وساعدهم في ذلك التعويم الذي حصل في السوق. النتيجة كانت إعادة توزيع تضخمية للدخل. وبالتالي، فإن الرابح الكبير من هذه العملية هم مالكو الأسهم، حيث ارتفعت قيمة أصولهم المالية بصورة أسرع بكثير من التضخم (تحول السوق المالي إلى رأسمال، وارتفع من ٨٪ من GDP عام ١٩٧٣ إلى ٩٩٪ عام ١٩٨٢ [٢٢]. ولكن ذلك فشل حتى في توضيح المدى الحقيقي لإعادة عملية التوزيع التي تمت.

وبالرغم من أن إسرائيل لا تصدر بيانات رسمية عن توزيع الثروة، إلا أنه من الواضح أن أكبر المستفيدين من العملية التضخمية هم أكبر ثلاثة بنوك. أصبحت هذه البنوك المالك الأكبر لأسهمها، والتي ارتفعت عام ١٩٨٢ لتشكل ٤٤٪ من الأصول السائلة الإجمالية في الاقتصاد، بينما كانت ٧٪ فقط عام ١٩٧٣ (Bejsky ١٩٨٦، ص ٦١).

عملية التركيز التي بقيت كامنة خلال الخمسينيات والستينيات ظهرت الآن مع كل نتائجها. فمنذ السبعينيات، اختفت المحفزات الخارجية المتمثلة في الهجرة والتدفق الرأسمالي وتوسع السوق. وكنتيجة لذلك، تحول تراكم رأس المال من تراكم أفقي إلى تراكم رأسي. وعندئذ، كان الاقتصاد الإسرائيلي قد جمع شبكة كثيفة من "الائتلافات التوزيعية" (باستخدام تعابير ألسن). ومن المفارقات أن مصالح هذه الشبكة مرتبطة بالركود التضخمي وليس بالنمو واستقرار الأسعار. حدت عملية تراكم رأس المال وإعادة توزيع الدخل من القوة السياسية للعمل المنظم، بالإضافة إلى تخفيض القوة الشرائية. بدأ الاقتصاد يعاني من طاقة فائضة، أي فائض على ما يمكن بيعه بأسعار مربحة. ولذلك، أصبح نجاح المنشآت في "الاقتصاد الضخم" معتمدا، وبصورة متزايدة، على مقدرتها في تحديد نمو الطاقة الإنتاجية واستخدام التضخم لزيادة حصتها في "الكعكة" الركودية. حدث انخفاض كبير في صافي الاستثمارات، حيث وصلت إلى (٥) بليون شيكل جديد عام ١٩٨٦، بينما كانت (٢١) بليون شيكل جديد عام ١٩٧٣ (الأرقام بأسعار ١٩٨٠). ومن جهة ثانية، وصلت معدلات التضخم إلى أكثر من ٤٠٠٪ في منتصف الثمانينيات، بينما كانت أقل من ٢٠٪ في بداية السبعينيات. وبالرغم من هذا الركود التضخمي، بل وبسببه، شهدت الشركات الإسرائيلية العملاقة أسرع توسع لها (الشكل رقم (٢)).

باختصار، فإن الاقتصاد الإسرائيلي اتصف منذ السبعينيات، وبصورة متزايدة، بظهور اقتصاد ثنائي تسيطر عليه مجموعة من الأعمال الضخمة التي شكلت مركز الاقتصاد. وقد حافظت الشركات العملاقة في المركز على تباين متميز في تراكم رأس المال عن طريق تنمية عمق التراكم. وكانت الوسائل الرئيسية لذلك تتمثل في القطاعين، العسكري والمالي. وكان القطاع العسكري مدفوعا بتسارع النزاع العربي-الإسرائيلي والتدخل المتنامي للقوى العظمى في المنطقة. أما القطاع المالي، فكان مدفوعا بالركود التضخمي المتنامي من حيث حدته. كانت المديونية الحكومية تتنامى بتسارع كبير، وكانت خدمات الديون المحلية تعود إلى "الاقتصاد الضخم"، كما كانت أموال المساعدات الأجنبية تستخدم في دعم الصادرات العسكرية للمنشآت الأمريكية.

خلال هذه العملية مر ميزان القوى في إسرائيل بتحولات رئيسية، حيث نما عمالقة المركز بصورة متسارعة من خلال شبكة من علاقات الملكية المتقاطعة، والأعمال، والعلاقات السياسية وعلاقات القرابة، بينما تضاءل دور الحكومة إلى مجرد الوسيط.

ورغم أهمية هذه التحولات، إلا أنها لم تؤثر بصورة كافية على الحكمة التقليدية لمراكز القوى في إسرائيل، والتي ما زالت تعتقد أن المعضلة الأساسية للمجتمع الإسرائيلي هي "عبودية" القطاع الخاص للقطاع العام. ما زلنا نسمع أن المشكلة الرئيسية هي تفوق السياسيين على رجال الأعمال وسيطرة الأحزاب السياسية على الشركات، وسيطرة الدولة على الاقتصاد. فحسب شابيرو (١٩٧٧) وأيريان (١٩٨٥) وأهاروني (١٩٩١) وآخرين كثيرين، يشكل النهج الاشتراكي المتمثل بهيمنة النظام الحزبي تهديدا للديمقراطية وعامل ضعف لمكانة الاقتصاد الإسرائيلي. ولسوء الحظ، فإن المساواة الخاطئة بين كفاءة الهيكل والمظهر الرسمي لمراكز القوى في إسرائيل، جعلت هذا المنهج غير ملائم زمنيا. فبينما حدثت تحولات في كفاءة هيكلية القوى، إلا أن التفسيرات المبنية على مظاهرها الرسمية بقيت غارقة بالماضي البائد.

عندما كانت الحكومة تسيطر على معظم رأس المال المتدفق والاستثمارات في الخمسينيات والستينيات، وكانت مشاركة في مجالات مختلفة مثل الزراعة والصناعة والإنشاءات والخدمات العامة، في ذلك الوقت مثلت فكرة "النظام الحزبي المهيمن" إطارا تحليليا مفيدا. ولكن مع تنامي "التحيز العسكري" منذ السبعينيات، خسرت الحكومة تدريجيا دورها المركزي في الاقتصاد، وتحولت من التدخل المباشر في الاقتصاد إلى الدعم غير المباشر "للاقتصاد الضخم". وفي النهاية، وصلت إلى دور الوساطة غير الفعالة بين عمالقة الأعمال المحلية، والشركات العسكرية الرائدة الأمريكية والحكومة الأمريكية.

وكنتيجة للالتزامات الحكومية المتراكمة تجاه "الاقتصاد الضخم" خلال نهاية الثمانينيات، فقدت الحكومة الإسرائيلية السيطرة على سياستها المالية والنقدية. وفي النهاية، تخلت عن زمام المبادرة حتى فيما يتعلق بالسياسة الخارجية. وكما كان الحال في الولايات المتحدة في الستينيات،

عمل "التحيز العسكري" في "الاقتصاد الضخم" في إسرائيل إلى تعزيز ميول العسكرة لدى النخبة الإسرائيلية. فعلى عكس العسكرة السياسية القديمة، قبل الاستقلال، تحرك النوع الجديد لاعتبارات اقتصادية متأصلة في عملية تراكم رأس المال. وبالإضافة إلى ذلك، فإن إسرائيل أصبحت أكثر أهمية بالنسبة لأربحية الصناعة العسكرية الأمريكية، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة. ولذلك، أصبح لهذه الصناعات العسكرية تأثير غير مباشر على السياسة الخارجية. وعليه، يمكن القول أنه، ومنذ السبعينيات، تبدل الوضع في إسرائيل من نظام "هيمنة الأحزاب" إلى نظام "هيمنة رأس المال".

وبصورة كبيرة، كان النظام الإسرائيلي المتمثل بعسكرة الركود التضخمي يمتلك القوى الذاتية للاستمرار، فساهم التوسع في الإنفاق العسكري وخدمات الدين العام واتحادات العمل الضعيفة وتآكل الأجور، في تحقيق تراكم رأسمالي تبايني لصالح "الاقتصاد الضخم"، وبالتالي، ضاعفت نفوذها السياسي. فلمدة عقدين، من نهاية الستينيات إلى منتصف الثمانينيات، أدى تنامي قوة عمالقة المركز إلى استمرارية هذا النظام.

ولكن، بعد كل هذا انهار النظام العسكري. وبدأت الإشارات تظهر في هذا الاتجاه عام ١٩٨٦ . في البداية، تم إلغاء مشروع طائرة لافي، وهي طائرة مقاتلة تنتج محليا سقطت ضحية المعارضة العنيفة لها من قبل مجموعات الضغط العسكرية الأمريكية. وبعد ذلك، أصبح منتجو السلاح الإسرائيليون يعانون من الخسائر. وأخذ الصحفيون والسياسيون والأكاديميون الذين كانوا في الماضي القريب يبذلون كل جهد لبيان المساهمات التقنية والاقتصادية والثقافية للمبيعات العسكرية، يهاجمون الآن صناعات السلاح الإسرائيلية.

بعد أن كانت الصناعة العسكرية مدعومة لعقود عديدة، أصبحت فجأة عبئا على كاهل الجميع. وكانت الشركات العسكرية المملوكة للحكومة هي الأكثر هشاشة، حيث أدت خسائرها المزمنة، والتي بلغت البليون دولار سنويا، إلى جعلها هدفا سهلا للتقليصات في حجم العمالة، بل والإغلاق النهائي. والسؤال الذي يطرح نفسه هو: لماذا؟ ما الذي جعل نخبة العسكر-الأعمال يعكسون مواقفهم ويغيرون توجهاتهم؟ لماذا أخذ نظام أرباح الحرب القديم يتفكك؟ وما الذي أدى إلى ظهور النظام الجديد المعروف بـ "مكاسب السلام"؟

٥- من أرباح الحرب إلى مكاسب السلام: النظام الجديد

تأثر الانتقال الإسرائيلي إلى حقبة السلام بتطورات كثيرة محلية وإقليمية، ولكن يجب فهمها من خلال التحول الأوسع في الرأسمالية العالمية. فحتى وقت قريب اقتصرت العولمة على عملية الإنتاج، حيث نشرت الشركات مصانعها حول العالم وقامت بتحويل الموارد الإنتاجية من مكان إلى آخر اعتمادا على تغير التوقعات بالنسبة للتكاليف والأرباح. أما المرحلة الحالية، فتشهد توسيع

العولمة إلى مجال الملكية. فتوسع الشركات في الأسواق العالمية أخذ يتعدى عملية إنشاء المصانع والطاقة الإنتاجية فيها إلى بناء علاقات ملكية. وتعززت سرعة هذه العملية بالنمو المتسارع لأسواق المال وأسواق الأسهم في الاقتصادات الصاعدة، وبالإقبال المستمر على عملية الخصخصة في هذه الأسواق. ولذلك، أصبح توسع الشركات متعددة الجنسيات أمرا عاديا ولا يثير التحفظات القومية في البلد المضيف.

ترتبط عولمة الملكية ارتباطا وثيقا بالتحول العالمي من التباين الرأسي إلى التباين الأفقي لتراكم رأس المال. وبالنسبة للنخبة المحلية، فإن مرحلة التحول هذه تظهرعلى شكل أزمة اقتصادية حادة وتهديد للمؤسسات التي تمر بعملية التباين الرأسي لتراكم رأس المال. ففي البرازيل، مثلا، أدت أزمة الديون العامة في الثمانينيات إلى تدهور مكانة الدولة كشريك في الاقتصاد، حيث كانت النفقات العامة والشركات الحكومية في قطاع الموارد (الموارد الأولية) تدعم توسع الشركات متعددة الجنسيات ورأس المال الخاص. وفي الهند، أدت أزمة الصرف الأجنبي في بداية السبعينيات إلى إنهاء حقبة سياسة الحماية من المنافسة الخارجية. وفي جنوب إفريقيا، أنهى الهبوط الحاد لأسعار الذهب بعد عام ١٩٨٠ مبرر "النقص في العمالة" لنظام الفصل العنصري. أما في إسرائيل، فانهيار اقتصاد الحرب وانفجار فقاعة السوق المالي أدى إلى إزالة آليات إعادة التوزيع الداخلي (بشلر ونتسان، ١٩٩٦). بعد الأزمة، أخذت ترتبط المرحلة الثانية، دون اختلاف من حالة إلى أخرى، بعملية إعادة تفكير جوهرية بالعلاقة بين رأس المال والدولة. ومع انهيار الشيوعية والكينزية، أصبح هناك اعتراف متنام بأن "الحق الطبيعي للاستثمار" أو الحق التقليدي للتحكم بجزء من الفائض المجتمعي لم يعد قابلا للحماية والضمان من قبل الشرعية المحلية فقط، بل وأصبح يعتمد، وبصورة متزايدة، على مدى القوة في السوق العالمي. ومن هنا، تتضاءل أهمية التراكم الرأسي لرأس المال وتتصدر عملية التراكم الأفقي لرأس المال سلم الأولويات.

تتجلى هذه العملية على المستوى العالمي بإزالة معوقات التجارة الخارجية وفتح الاقتصادات المغلقة أمام الاستثمارات الأجنبية. إن الأهمية البالغة لميزان المدفوعات واعتبارات العملة تعني أن الاستثمارات الأجنبية لا يمكن أن تبقى غير مرحب بها. فمعظم الدول النامية تعاني من عجز في الميزان التجاري. وبما أن القروض الأجنبية الحكومية والتحويلات الأجنبية آخذة في التراجع، أصبح لابد من الاعتماد على تدفق الاستثمارات الخاصة من أجل تمويل هذا العجز.

يكون التأثير الأولي لهذه العملية على مجموعات الأعمال المحلية في الغالب على شكل تفسخ في الترتيبات المؤسساتية، وبالتالي، انهيار في معدل المردود الاعتيادي. ولكن في العادة، تكون هذه المرحلة قصيرة، ويتم تعويضها بسرعة بالقدرة على التوسع عالميا. فالشركات الضخمة ذات الاستثمارات الأجنبية المحدودة يمكنها أن تحقق مكاسب من التوسع الخارجي، من حيث أن التراكم التباييني لرأس المال لم يعد محددا بالعوائق المحلية الموروثة في وجه عملية إعادة التوزيع. هناك

أمثلة كثيرة، فمثلا في جنوب إفريقيا تواجه الشركات العملاقة، مثل شركة أنجلو-أمريكان ضغوطا كبيرة للتخلص من بعض ممتلكاتها المتعددة، وبالتالي تخسر سيطرتها التامة على السوق المحلي. ولكن، من الممكن لعملية التخلص هذه أن تساعد، بدلا من أن تعيق، الأربحية. فعلى عكس الشركات الأمريكية (نظيرة الشركات في جنوب إفريقيا) والتي تعتمد، بصورة كبيرة، على أرباح فروعها في الدول الأجنبية (حيث تشكل أرباح الفروع الأجنبية أكثر من ٢٥٪ من إجمالي الأرباح)، تحصل الشركات الجنوب إفريقية على ٥٪ فقط من أرباحها من استثماراتها الأجنبية. وبالتالي، فهي متحمسة لزيادة هذه النسبة بصورة كبيرة. وبالفعل، فإن عملية التخلص مرتبطة بصورة واضحة بإزالة الضوابط على حركة رأس المال، والسماح للمنشآت المحلية للانطلاق إلى الاقتصاد العالمي (نتسان ١٩٩٦). إن الوضع بالنسبة لمنشآت المركز في إسرائيل لا يختلف كثيرا عما هو الحال في جنوب إفريقيا. فهي، أيضا، تتعرض لضغوط كبيرة للتخلص من بعض أعمالها، وذلك من أجل التكيف مع الطلب الخفي للاستثمارات الأجنبية. يتمثل الحل بالاستثمارات الأجنبية، وخاصة في الأسواق الجديدة في آسيا وأمريكا اللاتينية وما كان يعرف بأوروبا الشرقية.

إن إعادة التركيز على التباين الأفقي لتراكم رأس المال يصبح بسرعة من مقتضيات القدر، وكذلك هو في دول المحيط. ومن الجدير بالذكر أن هذه العملية بدأت منذ فترة طويلة لدى الشركات متعددة الجنسيات. وتتمثل النتيجة الرئيسية لهذا الإجماع الجديد بعولمة الملكية. كان ذلك في البداية من خلال المشاركة بين الشركات على طرفي الحدود، وبالتدريج، أصبح يتم من خلال انتشار الملكية التي تتخطى الحدود القومية. وبهذا المعنى، فإن المرحلة الحالية من العولمة (الكونية) تعني وجود مستويات مرتفعة من "أملاك الغائبين".

وبالرغم من أن المنشآت الغربية تهيمن على هذه العملية، إلا أن قومية المالكين تصبح أكثر صعوبة في التحديد، بل وتتضاءل أهميتها بالنسبة لعملية التمويل الرأسمالي . فمن ناحية، هناك نمو واضح في صناديق التقاعد وصناديق الشراكة واستثماراتها. ومن المعلوم أن مالكي هذه الاستثمارات هم بعيدون عن العملية الإنتاجية بعدة مراحل. ومن جهة ثانية، فإن التراكم السريع لرأس المال في الأسواق الجديدة ونمو الطبقات الوسطى فيها، سيؤدي إلى جعل الاستثمارات المالية الأجنبية للشركات العملاقة التايوانية والجنوب إفريقية والبرازيلية، وصناديق التقاعد وصناديق الشراكة في هذه الدول، معززا قويا للاستثمارات العالمية ذات الملكية الأجنبية (الغائبة).

ظاهريا، يبدو أن العولمة تعني درجة أكبر من المنافسة. فبالرغم من التحالفات التجارية العالمية، وتنامي الشركات الضخمة، إلا أن تلاشي معيقات التجارة الخارجية وموانع الاستثمارات الأجنبية، يضاهي ذلك ويؤدي إلى زيادة في المنافسة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن فتح الاقتصاد العالمي يصحبه تغيرات تقنية هامة ونمو في الاقتصاد الكلي. تمر التجمعات السكانية الكبيرة بعملية تزايد في تكوين طبقة البروليتاريا والتي بدورها ستساعد في تكاثر وازدهار اقتصاد صغير نشط. ومن

العوامل الأخرى التي ستؤدي إلى نمو الاقتصاد الصغير، كثافة استخدام العمل في ثورة المعلومات. فمثلا، شركات البرمجيات (Software) في بنجلور في الهند تحتاج فقط إلى استثمارات رأسمالية ضئيلة لتحقيق معدلات ربح سنوية تتجاوز ال ٥٠٪. والعملية ليست مقصورة على صناعة الكمبيوتر، فهي مشاهدة في أية عملية إنتاجية تتأثر بتناقص تكاليف الاتصالات والتحكم.

لابد من التحذير هنا من أنه لا يجوز مساواة الزيادة في عدد المنشآت الصغيرة أو حصتها من المبيعات مع الزيادة في المنافسة. فالامتحان الحقيقي لدرجة المنافسة هو اتجاه التراكم التبايني لرأس المال، أي مدى ابتعاد معدل مردود أكبر المنشآت العالمية (صعودا أو هبوطا) عن المتوسط العام. حتى الآن، ليس هناك أدلة على أن هذه العملية (التراكم التبايني) ضعفت بسبب العالمية. وفي الحقيقة، فإنه من الممكن أن تساهم حرية التجارة والاستثمار العالميين في زيادة سرعة التراكم التبايني لرأس المال:

أولا، يعتبر نمو الاقتصاد الصغير نتيجة (جزئية على الأقل) للنظام الأكثر كفاءة والمتمثل ببحث الشركات الكبرى عن مصادر خارجية. فعلى عكس نظام الإبقاء خارجا في القرن الثامن عشر في إنجلترا، فإن الشركات متعددة الجنسيات في هذه الأيام قادرة على فرض معايير عالمية وهوامش ربح منخفضة على الموردين. كما وتستطيع هذه الشركات الانتقال من مورد إلى آخر، بل ومن دولة إلى أخرى خلال أيام قليلة. ومن هذا المنظار، فإن النمو النسبي للاقتصاد الصغير مطابق، إلى حد ما، للنمو في "أملاك الغائبين". فبدلا من الحصول على الفوائض من فروعها، تقوم الشركات الضخمة هذه الأيام بالعمل كمركز أرباح تحصل على الأرباح من خلال سلسلة طويلة من الموردين الصغار. وكون النظام الأخير (سلسلة الموردين الصغار) مفضلا على النظام القديم (الفروع) يعني أنه قد يكون أكثر ربحية.

ثانيا، تجعل حرية التجارة الخارجية معارضة اندماج الشركات وسيطرة بعضها على بعض بالتملك أمرا صعبا. فمنذ انتهاء القرن التاسع عشر،كانت هناك، تقريبا، أربع موجات من الاندماج في الولايات المتحدة. وتشير التسعينيات إلى البداية المحتملة لموجة خامسة، ولكنها عالمية هذه المرة. وقد تتمثل النتيجة بظهور رأسمال مهيمن عالميا، ولكن، هذه المرة، بدون قوى مقابلة له وبدون تنظيم أو ضبط. وإذا ما حدث ذلك مع نهاية القرن العشرين، يمكن لعملية التراكم التبايني لرأس المال أن تتسارع بصورة واضحة، كما يمكن لدرجة التركيز الكلية العالمية أن تتجاوز المستويات الحالية.

هناك مدلولات سياسية لعملية التحول في التركيز من التراكم الرأسي إلى التراكم الأفقي ونتيجة ذلك تتمثل بعولمة الملكية. وبالرغم من أن هذه المدلولات ليست موضوعنا هنا، إلا أنه يبدو بوضوح أن النتيجة الرئيسية هي النزاع الحاد بين (McWorld) والجهاد (Jihad) (Barber،

١٩٩٢) بمعنى النزاع بين المؤسسات الديمقراطية والسياسة الخارجية التوفيقية من جهة، والأصولية الدينية والقومية المعادية للأجنبي من جهة ثانية. وانتقال إسرائيل من اقتصاد الحرب إلى تراكم رأس المال السلمي يعتبر جزءا من هذا النزاع.

التحول في رأس المال الإسرائيلي المهيمن: أزمة

مرت إسرائيل بأزمة اقتصادية حادة خلال الثمانينيات، وواجهت عملية التباين الرأسي لتراكم رأس المال معوقات داخلية وخارجية. وتمثل السبب الرئيسي لذلك بتفكك الاتحاد السوفياتي والتغير في المعادلة السياسية-الاقتصادية في الشرق الأوسط. فبالمقارنة مع أيام الأزدهار في السبعينيات والثمانينيات، أدى التدهور في سوق النفط في التسعينيات إلى انخفاض الناتج الحالي الإجمالي للفرد في الدول المصدرة للنفط في المنطقة بنسب تتراوح بين ٣٠٪ و ٨٠٪. وفي الوقت ذاته، فإن عدد سكان هذه الدول قد ارتفع إلى أكثر من الضعف (نتسان، ١٩٩٦، صفحة ١٣-١٥). وأدى ذلك إلى أزمة اقتصادية اجتماعية متواصلة وإلى تنامي الهشاشة السياسية في المنطقة. وبعد غياب التهديد السوفياتي ، تعتبر الحكومات العربية "الأصولية الإسلامية" هي الخطر الرئيسي الذي يتهددها حاليا، كما أنها ترى أن الحل يكمن في إعادة الترتيب السياسي في المنطقة.

ويتمثل الترتيب السياسي الجديد بمحور مؤيد للغرب يمتد من تركيا مارا بسوريا ولبنان والأردن وإسرائيل ومصر (بالإضافة إلى إمكانية ضم دول بعيدة عن المحور مثل المغرب وتونس، بل وحتى العراق بعد (ذهاب صدام حسين). يتوقع من هذا المحور أن يخدم الأهداف التالية: فمن الناحية العسكرية، سيستمر المحور في تشكيل السد المنيع في هذه المنطقة المعادية وسيساعد في حماية الاستقرار في الخليج "الفارسي".

ومن الناحية الاقتصادية، ينسجم هذا المحور مع الظاهرة العالمية المتمثلة بظهور الأسواق والتعاون الدولي والشركات متعددة الجنسيات. ومع افتراض أن السلام سيستمر، فإن الشركات الأمريكية تطمح إلى ضمان موقعها في المنطقة مقابل المنافسين من دول أخرى.

وأما من الناحية السياسية، فمن المأمول أن يؤدي تخفيف معوقات التجارة والاستثمار إلى ازدهار الاقتصاد الكلي وأن يشكل الارتفاع الذي سيحصل في مستويات المعيشة في المنطقة بديلا للهجة المعادية للغرب التي يتبناها "الإسلام الأصولي".

أدى هذا الإطار الدولي المتغير إلى زعزعة مكانة اقتصاد الحرب الإسرائيلي. وحتى أواسط الثمانينيات، كسبت الشركات الأمريكية العسكرية وشركات النفط بصورة خاصة من عملية عسكرة الشرق الأوسط (نتسان وبشلر ١٩٩٥). بعض صادراتهم من الأسلحة ذهبت إلى إسرائيل التي كانت فاعلة في المحافظة على التوتر في المنطقة، وذلك عن طريق مساعدة صادرات الولايات المتحدة العسكرية ومن خلال عمليات تخريبية في أرجاء مختلفة من العالم (Sampson، ١٩٧٧،

and Cockburn، ١٩٩١). بالمقابل، وكصفقة، سمحت الولايات المتحدة لإسرائيل بتطوير صناعاتها العسكرية (بشرط أن لا تؤدي هذه الصناعات إلى تهديد الصادرات الأمريكية العسكرية)، بالإضافة إلى سماحها لإسرائيل بالاحتفاظ بسوق احتكاري ومعدلات مرتفعة من الضرائب الجمركية ومعوقات الواردات والاستثمار. ولكن، منذ أواسط الثمانينيات، أدى الركود العالمي والانخفاض الكبير في الطلب العالمي على الأسلحة إلى تدهور أوضاع الشركات الأمريكية العسكرية، وأخذت تناضل بقوة من أجل الحصول على العقود العسكرية. ونتيجة لذلك، اضطرت الصناعات العسكرية الإسرائيلية للتنازل في هذا المجال. وكنتيجة لذلك أيضا، انخفضت مشتريات الأسلحة المحلية في إسرائيل نسبة إلى الواردات العسكرية (التي بقيت مستقرة نسبيا). وكذلك، انهارت، وبسرعة، الصادرات العسكرية الإسرائيلية (Nitzan ١٩٩٤). ومن أجل الحصول على عقود تصديرية، وجدت الصناعات العسكرية الإسرائيلية نفسها مضطرة للتعاقد من الباطن مع المجموعات الأمريكية. وبصورة موازية، لم يعد ينظر إلى إسرائيل "ككلب الحراسة" للمصالح الأمريكية في المنطقة. وعليه، تستطيع الشركات الأمريكية حاليا المطالبة بفتح الاقتصاد الإسرائيلي أمام الواردات والاستثمارات الأجنبية. ويمكن الاستنتاج أن المصالح الأمريكية التي دعمت اقتصاد الحرب الإسرائيلي المتصف باحتكار القلة هي ذات المصالح التي تدعم تحوله إلى اقتصاد السلام المفتوح.

أما بالنسبة لعمالقة المركز الإسرائيليين، فقد جاءت هذه التطورات الخارجية في ظل تنامي المحددات الداخلية. فحتى منتصف الثمانينيات، كان التراكم التباهي لرأس المال لهذه الشركات مدعوما بالركود التضخمي الذي أبقى هوامش ربحها أعلى بكثير من متوسط الربح في الاقتصاد. ولكن، وكأي نظام إعادة توزيع، كان لهذا النظام التوزيعي محدداته الذاتية. فأولا، كاد التضخم أن يفقد الإدارة المالية العامة في إسرائيل توازنها، وكان انهيار السوق المالي عام ١٩٨٣ إشارة واضحة إلى أن إدارة الأعمال في القطاع الخاص أيضا كادت تخرج عن توازنها. ثانيا، من أجل استمرارية ضخ الأرباح المتباينة في "الاقتصاد الضخم"، كان لابد للنفقات العسكرية من الارتفاع نسبة إلى غيرها، ولكن ذلك لم يكن ممكنا دون خنق الاقتصاد في نهاية المطاف. بالإضافة إلى ذلك، فإن الصادرات العسكرية، التي اعتبرت لفترة طويلة بلسم الاقتصاد، أصبحت الآن تواجه صعوبات متزايدة. تجم جزء من المشكلة عن المنافسة العالمية المتزايدة، وخصوصا من الولايات المتحدة، بالإضافة إلى المنافسين الصغار الجدد، كالبرازيل وجنوب إفريقيا، ولكن ذلك عمل فقط على تمويه المحدد الداخلي الأكبر. فبالمقاييس المطلقة، أصبح الطلب الإسرائيلي المحلي على أنظمة الأسلحة الرئيسية أقل بكثير من الحد الضروري للتطور ذي الكفاءة الفنية. في ظل هذه الظروف، كانت الصادرات العسكرية الإسرائيلية بحاجة إما إلى دعم حكومي ضخم، لم تعد الحكومة الإسرائيلية قادرة على توفيره، أو إلى أسواق جديد: لم يعد النظام العالمي الجديد يوفرها.

ثالثا، وأخيرا، وضعت الانتفاضة الفلسطينية (منذ ١٩٨٧) علاقة السوق-المزدوج بين إسرائيل

والمناطق المحتلة على المحك. فحتى منتصف الثمانينيات، كان ينظر إلى الضفة الغربية وقطاع غزة "كمناجم ذهب" سياسيا واقتصاديا. فالمكاسب المترتبة على العمالة الرخيصة والأسواق المضمونة تجاوزت، وبصورة كبيرة، "تكاليف الإبقاء على هذه المناطق".

ولكن، بعد انهيار أسعار النفط، أخذت تكاليف الإبقاء على المناطق في الارتفاع. فانخفاض التحويلات الخارجية من الفلسطينيين العاملين في "الخليج الفارسي" أضاف إلى المعاناة التي عاناها الشعب الفلسطيني والمتمثلة في بطالة مرتفعة تجاوزت الـ (٥٠٪)، والمصادرات الواسعة للأراضي، والمعوقات الإدارية، والاحتقارات المستمرة، حولت المناطق المحتلة إلى عبء. في ظل هذه الظروف، هدد استمرار احتلال المناطق النسيج الاجتماعي للمجتمع الإسرائيلي وشرعية ما يسمى "بالإجماع الوطني".

تزامن التقاء هذه العوامل المختلفة مع ركود اقتصادي، والذي وازى في حدته ركود ١٩٦٥-١٩٦٦ وركود بداية السبعينيات. وعلى عكس الركودات السابقة، بدا مستقبل عمالقة المركز مشوشا. ففترات الركود التضخمي السابقة كانت مصحوبة بتحيز عسكري عميق وتضخم متسارع، مما أدى إلى استمرار التباين الرأسي لتراكم رأس المال للعمالقة، وبالتالي إلى تعزيز التركيز الكلي للأرباح. (الشكل رقم (٢)). في هذه المرة لم يتوفر الإنفاق العسكري المتنامي، ولم يتوفر التضخم المتسارع. وبالتالي، يبدو أن تغيرا نظاميا واقع لا محالة.

التحول في رأس المال الإسرائيلي المهيمن: العولمة

في الحقيقة، وكما كان عليه الحال بعد الأزمات في جنوب إفريقيا والهند والبرازيل، أدرك النخبة الإسرائيليون أن النظام القديم وصل إلى نهايته ولابد له من الزوال، حيث كان النهج الجديد واضحا بصورة كافية. وبات على الشركات العملاقة الإسرائيلية أن تركز على توسيع التباين الأفقي لتراكم رأسمالها. وهذا التحول له مدلولات كثيرة تشمل نهاية اقتصاد الحرب، وتحرر الاقتصاد، وأسواق العمل المرنة، وانخفاض معوقات التجارة، وتناقص الضوابط على رأس المال. ولا يمكن المحافظة على أي من هذه المدلولات دون حلول السلام في المنطقة. ونتيجة لذلك، ومنذ عام ١٩٩٠، أصبحت الشركات العملاقة تتخذ مواقف معلنة مؤيدة للمصالحة الإقليمية (٢٤).

مدلولات عملية السلام ذات شقين:

أولا، سيمكن إنهاء المقاطعة العربية لإسرائيل والبيئة الاستثمارية والاستقرار السياسي في المنطقة، الشركات الإسرائيلية من توسيع أعمالها خارج المنطقة. ويشكل الشرق الأوسط نفسه إمكانات مستقبلية واعدة للمنشآت الإسرائيلية، إلا أن المكاسب المباشرة ستكون محدودة، حيث أن الناتج المحلي الإجمالي للفرد في معظم الدول المجاورة متدن جدا، كما أن هناك تقاطعات قليلة بين الطلب العربي والإنتاج الإسرائيلي، بالإضافة إلى أن الشكوك والعداء سيستمران إلى حين (ساجي وشينين، ١٩٩٤). تقع الفرص الواعدة، بالدرجة الأساسية، خارج المنطقة، وخصوصا في الأسواق

الجديدة، والآثار بدأت تبرز من البيانات.

يبين الشكل رقم (٣) التزايد في الصادرات الإسرائيلية التي تناقصت معدلات نموها من ٢٠٪ في الخمسينيات (كانت القاعدة التصديرية منخفضة) إلى ٨٪ فقط في الثمانينيات. كان التوزيع الجغرافي للصادرات الإسرائيلية بين الدول الصناعية والدول النامية مستقرا نسبيا حتى نهاية الثمانينيات. ولكن منذ التسعينيات بدأت مسارات النمو تتغير. فمعدلات نمو الصادرات إلى الدول الصناعية بقيت مستقرة عند مستويات أقل من ٨٪، ولكن مع انطلاق عملية السلام وضعف المقاطعة العربية وصلت معدلات نمو الصادرات إلىالأسواق الجديدة إلى حوالي ١٤٪.

الشكل رقم (٣)
الصادرات الإسرائيلية (دولار أمريكي)
(نسبة مئوية)

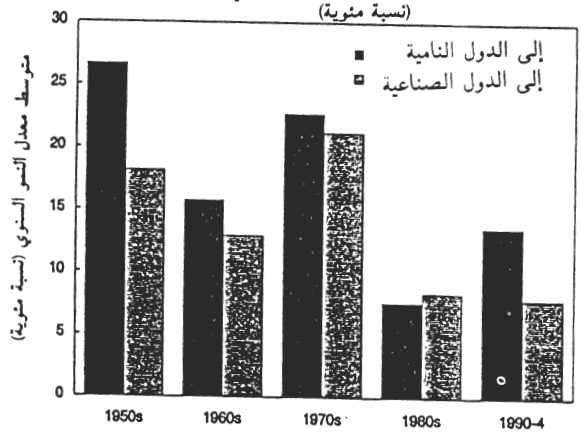

المصدر: الكتاب الإحصائي السنوي لإسرائيل

ثانيا، ترتبط عملية التوسع الخارجي بصورة وثيقة بعملية التغير في هيكلية ملكية عمالقة المركز. فخلال السنوات العديدة الماضية تزايدت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في إسرائيل، كما تزايدت الاستثمارات الإسرائيلية في الخارج (أنظر الشكل رقم (٤))، تشكل طبيعة وحجم هذه الاستثمارات تباينا حادا مع التجربة الماضية. ففي السابق، كان لابد من جذب المستثمرين الأجانب عن طريق المنح الضخمة والإعفاءات الضريبية الكريمة، وذلك للتعويض مقابل المخاطرة الكبيرة المتعلقة بإسرائيل. أما الآن، فالتوجه الجديد مدفوع بالرغبة في تأسيس مواقع ارتكاز إقليمية تحضيرا للتطور المتوقع في الشرق الأوسط. فهناك شركات عالمية، لم تعمل قط في إسرائيل في السابق، تشاركت مع الشركات الإسرائيلية العملاقة، إما عن طريق الاستثمار المباشر أو بواسطة الأسواق الثانوية. قائمة هذه الشركات تشمل فولكسواجن،ونستلي، وستي كورب،

وكابل آند وايرز، وشامروك، وإنرون، وبيتش، وتويوتا، وشركات أخرى كثيرة.

الشكل رقم (٤)
الاستثمارات الأجنبية المباشرة (مليون دولار أمريكي)

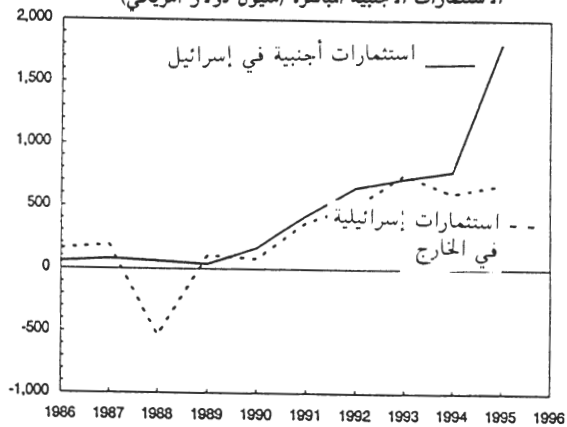

المصدر: الكتاب الإحصائي السنوي لإسرائيل

تزامنت هذه العملية مع ضغوط متزايدة تمارس على عمالقة المركز للتخلص من بعض ممتلكاتها. تحضيرا لعملية التخلص هذه، يلاحظ أن هناك انتقادات متزايدة للقوة "الزائدة" للمنشآت الضخمة. ففي عام ١٩٩٥، اكتشفت دراسة أجرتها لجنة حكومية "بصورة مفاجئة" أن الاقتصاد الإسرائيلي ذو تركيز مرتفع وأوصت الدراسة أن يتم تفكيك المجموعات الرئيسية وذلك بفصل الممتلكات المالية عن العمليات الصناعية. وكان بنك هبوعوليم هو المستهدف الرئيسي في الدراسة، حيث بينت الدراسة أن هذا البنك يشارك في ملكية أكثر من (٧٧٠) شركة غير مالية في شتى مجالات الاقتصاد، ويشمل ذلك ٣٤٪ من كلال، و ٢٥٪ من كور (هآرتس، كانون أول، ٤، ١٣، ١٩٩٥). وبالإضافة إلى ذلك، فإن أكبر المجموعات المالكة للبنوك معروضة للبيع. بعد انهيار السوق المالي عام ١٩٨٣ وضعت البنوك الثلاث الكبرى (هبوعوليم، ولئومي، وديسكاونت) تحت سيطرة الحكومة، ويتم تحضيرها الآن لإتمام عملية خصخصتها من جديد.

رسميا، يتم تبرير عمليات الخصخصة على أسس تشجيع المنافسة والكفاءة. لكن هذا يعمل فقط على إخفاء الطبيعة المتغيرة لمفهوم "أملاك الغائبين". ومثلما كان الحال في جنوب إفريقيا، فإن الهجمة على الشركات الكبيرة تأتي كنتيجة (بصورة جزئية على الأقل) للضغوط التي تمارسها الولايات المتحدة وأوروبا لفتح السوق الإسرائيلي أمام الاستثمارات الأجنبية. لكن، وايضا كما كان الحال في جنوب إفريقيا، ستعمل نخبة الأعمال الإسرائيلية جاهدة لتحقيق مكاسب من عملية

إعادة الهيكلة الآخذة في النضوج.

لقد كان هيكل الملكية المتقاطعة الجامد ملائما للنظام الماضي القائم على الاقتصاد المغلق المعسكر. وكان هناك التركيز على التباين الرأسي لتراكم رأس المال عن طريق المحافظة على هوامش ربح أعلى من المتوسط. وقد تطلب ذلك نظاما معقدا من "التفاهم" المتبادل والترتيبات المؤسساتية، مثل التلاعب المنسق بالأسهم، والزيادات المتزامنة للأسعار، والجبهة الموحدة في مواجهة مطالب العمال، والنظام المغلق للمشتريات والتخصيصات العسكرية. كل هذه المتطلبات توفرت عن طريق الملكية المتقاطعة والممتلكات المتعددة. أدى نهاية هذا النظام إلى إلغاء بعض الحاجة إلى التنسيق الكثيف وقلصت الحاجة إلى هيكلية العمالقة. لم يعد ينظر إلى الاستثمارات المباشرة على أنها الأداة الوحيدة للسيطرة على تدفق الأرباح، فيمكن فعل ذلك بكفاءة أكبر ومرونة أعظم عن طريق ملكية محافظ الأسهم.

تشير هذه الملاحظات إلى أنه يجب أن نكون حريصين على عدم إساءة تفسير الهبوط الظاهري لعمالقة المركز. في ظاهرها، يمكن أن تشير عملية تفكيك هذه المجموعات، بالإضافة إلى دخول الاستثمارات الأجنبية وظهور الشركات الصغيرة (وخصوصا في مجال التقنية العالية)، إلى أن الاقتصاد الإسرائيلي مقبل على دخول حقبة من التناقص في درجة التركز والزيادة في المنافسة. وقد تكون استنتاجات كهذه متسرعة لسببين رئيسيين: الأول، مع تزايد الاستثمارات الإسرائيلية الخارجية (الشكل رقم ٤)، ستعتمد عملية التراكم التباينية لرأس المال على الموقع العالمي للشركات وقوة علاقاتها الدولية فيما يتعلق بالملكية. إنه لمن الواضح أن الشركات الضخمة تسبق مثيلاتها الصغيرة في هذه المجالات بمسافات كبيرة، بالإضافة إلى أن اختلاف سرعة توسعها الخارجي يشير إلى أن الفجوة بين الشركات الضخمة والصغيرة سوف تتسع. الثاني، مع انتشار عمليات إعادة ترتيب الشراكات بواسطة السيطرة على التملك والاندماج، سنضطر إلى تغيير رأس المال الإسرائيلي المهيمن، حيث سنكتشف أن تعريفنا الحالي يعاني من الجمود. فكلما أصبح نمط الملكية أكثر ميوعة وأقل استقرارا، سيصبح من الضروري تجاوز الكينونات التجارية وأخذ ملكيات الأشخاص "الكبار" بعين الاعتبار. قد يكون من الصعب تجميع وترتيب تلك المعلومات، ولكن الأدلة التي ستبرزها ستكون مجزئة.

ملخص

منذ الثمانينيات، تمر إسرائيل بتحولات جذرية تتمثل بالمصالحة مع جيرانها العرب، ومحاولاتها الاندماج في اقتصاد المنطقة، وتحول من الاقتصاد المعسكر إلى الأسواق المفتوحة وتراجع في المبادئ الجماعية لصالح الاقتصاد الحر. ويعتبر هذا التحول جزءا من التحول العالمي من التعمق إلى التوسع الأفقي في تراكم رأس المال وفيما يخص الملكية العالمية. وحتى تستطيع الشركات الإسرائيلية الكبيرة الاستمرار في ظل التغيرات الجديدة، لابد لها من إحلال التوسع

الخارجي (العالمي) محل الحماية التي وفرها لها الاقتصاد المعسكر، ولابد لها من التنازل عن التحكم المحلي مقابل التحالف العالمي.

الهوامش

(١) أول من استخدم مفهوم التراكم التباينى لرأس المال كان نتسان (Nitzan) (١٩٩٢)، حيث استخدمه كقاعدة لفهم التضخم على أنه عملية لإعادة هيكلة قطاع الأعمال. أما أهمية التراكم التباينى لرأس المال بالنسبة للاقتصاد السياسي العالمي، فتم تحليلها من قبل نتسان وبشلر (Nitzan & Bichler) (١٩٩٥) وبشلر ونتسان (Bichler & Nitzan) (١٩٩٦أ)، مع التركيز الخاص على نزاع الطاقة في الشرق الأوسط. كما قدم بشلر ونتسان (Bichler & Nitzan) (١٩٩٤ ب) نموذجا تحليليا مستخدما التحليل القياسي للتراكم التباينى لرأس المال في إسرائيل.

(٢) يشتهر هذا الأسلوب في حقل العلاقات الدولية، ليس فقط لخاصيته الشاملة، ولكن، أيضا، لأن وحداته التحليلية وفناته البحثية ترتبط بصورة واضحة بالهيكلية البيروقراطية. بعض الأمثلة المفرطة لوجهة النظر الدولانية (سيطرة الدولة) وتطبيقها على تطور المجتمع الإسرائيلي تشمل أبحاث مجدال (١٩٨٩) (Migdal) وبارنت (Barnett) (١٩٩٢).

(٣) فيما يتعلق بمفهوم ال (نحن)، أنظر بارنت (١٩٧٢ صفحة ٧).

(٤) لمزيد من التحاليل التفصيلية لموضوع "التحيز العسكري" في الولايات المتحدة، أنظر نتسان وبشلر (Nitzan & Bichler) (١٩٩٥) وبشلر ونتسان (Bichler & Nitzan) (١٩٩٦ أ).

(٥) تركز الأساليب الماركسية الأخرى التي تعالج القضية، من أمثال كدرون (Kidron) (١٩٧٠) ويافي (Yaffe) (١٩٧٣) ، على تناقص معدلات الربح.

(٦) بالنسبة لصانعي الأسلحة، أصبحت الصادرات العسكرية ذات أهمية بالغة مرة أخرى خلال التسعينيات، وذلك في ظل ظهور النظام العالمي الجديد (عوائد السلام). وأدى ذلك إلى توقف التصاعد العالمي في الإنفاق العسكري الذي استمر لفترة طويلة، بل وبدأ يتناقص.

(٧) يرجع الحديث عن الاقتصاد الثنائي إلى الأربعينيات، ستاندل (Steindl 1954)، مثلا. وقد قدم إدواردس (Edwards، ١٩٧٩)، وباورنج (Bowring، ١٩٨٦)، تحليلات معتبرة لثنائية الاقتصاد الأمريكي. معظم الدراسات التي تحلل هيكل الاقتصاد الإسرائيلي تعنى بالمصنع وتركز على النشاط الحقيقي واستخدام التصنيف الصناعي التقليدي. وفي العادة، ينظر إلى المنشأة وتمويلها على أنهما من اختصاص إدارة الأعمال وبالتالي لا يتم معالجة ذلك في التحاليل الهيكلية. لكن هذا الأسلوب أصبح غير ملائم لدراسة تراكم رأس المال وقوة الأعمال في ظل نمو الشركات الإسرائيلية العملاقة منذ السبعينيات. خاصة وأنها اتصفت بامتلاك الآلاف من الأعمال المتنوعة وبالارتباطات المعقدة فيما بينها. وبالطبع، فإن هذه المشكلة المنهجية ليست خاصة بإسرائيل، وكذلك، فإن التحليل يزداد تعقيدا كلما دخل الاقتصاد في مرحلة ظهور "الشركات العملاقة". فمثلا، يشير شيرر وروس (Schere and Ross، ١٩٩٠، صفحة ٤١٨) إلى أن التصنيف الصناعي التقليدي لمنشآت الولايات المتحدة أصبح أقل أهمية منذ الستينيات.

(٨) لمزيد من التفاصيل حول الانتداب البريطاني، أنظر جوزانسكي (Gozansy، ١٩٨٦، الفصل الثالث).

(٩) يوفر بحث راولي وبشلر ونتسان (Rowley, Bichler & Nitzan، ١٩٨٨) تحليلا إحصائيا مفصلا لأ

مجموعات المركز. بينما يعالج فرنكل وبشلر (Frenkel & Bichler، ١٩٨٤) مسألة ظهور نخبة الأعمال الإسرائيلية وتفاعلها مع النخبة السياسية العسكرية منذ بداية القرن الحالي. ويوفر أهاروني (Aharoni، ١٩٧٦، الفصل السادس) تفصيلا عن العلاقات بين "الاقتصاد الضخم" في إسرائيل والحكومة.

(١٠) لمزيد من التفاصيل، أنظر: (راولي، وبشلر ونتسان، ١٩٨٨) (وبشلر، ١٩٩١).

(١١) تعكس سلسلة "جميع المنشآت الأخرى" أرباح المنشآت الضخمة، عدا عمالقة المركز الخمسة، بالإضافة إلى أرباح "الاقتصاد الصغير". ولكن، ونتيجة للترابط القائم بين أرباح عمالقة المركز والمنشآت الضخمة (أنظر في هذا الموضوع: لفي (١٩٧٩ و ١٩٨١ (Levi))، فإنه لو استثنيت المنشآت الضخمة من فئة "جميع المنشآت الأخرى" لأدى ذلك إلى جعل التباين أكبر مما هو عليه.

(١٢) اتضحت أهمية العمال الفلسطينيين منذ ١٩٨٧، مع بدء الانتفاضة في المناطق المحتلة. وقد أدت الإغلاقات المتكررة بعد الهجمات الفلسطينية في إسرائيل إلى خسارات فادحة "للاقتصاد الصغير". واضطرت الحكومة إلى استبدال العمال الفلسطينيين بأكثر من (٨٠) ألف عامل أجنبي من أوروبا الشرقية وآسيا، خاصة وأن انخفاض الأجور في قطاعي الزراعة والبناء جعل العمال اليهود يحجمون عن العمل فيهما.

(١٣) تجدر الملاحظة إلى أن هذه النظرة التي تعزو النمو الاقتصادي الذي حدث في إسرائيل بعد ١٩٦٧ إلى توسع السوق واستغلال العمال هي مرفوضة من قبل علماء الاقتصاد التقليديين في إسرائيل. وفي الحقيقة، فإن كثير منهم يميل إلى الاعتقاد بأن المناطق المحتلة تشكل في المحصلة تكلفة للاقتصاد الإسرائيلي بسبب انخفاض الحوافز للاستثمار في تكنولوجيا جديدة والناجم عن العمالة الرخيصة. ومن جهة أخرى بسبب النفقات الأمنية المرتفعة. فمثلا، قدر توما (Tuma) (١٩٨٩ ، صفحة ٥٩٤) في ندوة حول **"اقتصاديات إسرائيل والمناطق المحتلة"** أن الاحتلال خفض معدلات النمو الاقتصادي في إسرائيل بمقدار (١,٠٧٪) سنويا، بين ١٩٦٧ و ١٩٨٢ . بينما بين برغلاس وكلايمان (Berglas and Kliman) في نفس الندوة أن التكامل الإجباري بين الاقتصاد الإسرائيلي واقتصاد المناطق ساهم فقط بـ (٢٪) من الناتج المحلي الإجمالي الإسرائيلي. وحسب حساباتهما، فإن الرابح الحقيقي (بمعيار مستويات المعيشة) هم الفلسطينيون. هذه الحسابات مبنية على نفس المنطق الذي يرى في نظام الرق خسارة اقتصادية للولايات المتحدة وفي المستعمرات عبئا ثقيلا على الإمبراطوريات. يمكن الاستنتاج باستخدام هذا المنطق أنه خلال الخمسة آلاف سنة الماضية من الحضارات، كانت الإنسانية مشغولة بتجميع الخسائر. تكمن المشكلة مرة أخرى في المجاميع. في مجتمع باريتو (Pareto) الخيالي فقط يمكن للمجتمع أن يخسر أو يكسب، أما في عالم الحقيقة، عالم الاحتلال والهيمنة، فإن المجاميع السالبة تعمل على إخفاء مجموعات رابحة. في الحالة الإسرائيلية يتمثل الرابحون المخفيون **"بالاقتصاد الصغير"** والطبقة الوسطى المتنامية. وحتى ذلك لا يعطي الصورة كاملة. فإذا حسبنا الفوائض الاقتصادية على أساس التبادل غير المتساوي، فإن المساهمة الفلسطينية في الناتج المحلي الإجمالي الإسرائيلي تكون أكبر بكثير. وفي حقيقة الأمر، لولا الاحتلال، لكان تطور الاقتصاد الإسرائيلي وإعادة توزيع الدخل فيه مختلفا تماما. بالنسبة للفلسطينيين، فإن ربع قرن من الاحتلال منع عملية تصنيع اقتصادهم، وأجل تشكيل الأنظمة المالية العامة والأنظمة النقدية، وصادر مواردهم المائية وأراضيهم، وأعاق التعليم التقني وشجع هجرة العمال المهرة من بينهم. بالرغم من أننا لن نستطيع أن نعرف ذلك، إلا أنه من المنطقي الاستنتاج بأن الفلسطينيين كانوا سيكونون أفضل بكثير بدون الاحتلال.

(١٤) في موضوع الدور المهم للحكومة في الخمسينيات أنظر: باتنكن (Patinkin) (١٩٦٣) أما بالنسبة لنمط توزيع رأس المال على القطاعات، فهو معالج في بحث باركاي (Barkai) (١٩٦٤).

(١٥) كثير من الشركات الناجحة حاليا (كثير منها يسيطر عليها عمالقة المركز) ولدت خلال الحقبة المزدهرة، بينما

كثير من أعضاء البرلمان والأشخاص ذوي الارتباطات السياسية أصبحوا مليونيريين خلال سنوات قليلة فقط.

(١٦) خلال العشرينات، كان في فلسطين (٧٠) بنكا تجاريا و (١٠٠) جمعية تعاونية للتوفير والتسليف. وبحلول السبعينيات، كان هناك خمسة بنوك فقط.

(١٧) قائمة الضحايا شملت شركات كبرى مثل الشركة المركزية للتجارة والاستثمار *(Central Company for Trade & Investment)* وجاس-راسكو (Gass-Rasko) وممتلكات إسرائيل (Israel Holdings) (كل هذه استوعبتها كلال)، وشركة PEC (استوعبتها IDBH وشركة إسرائيل-إفريقيا (Africa-Israel) (واستوعبها بنك لئومي). وكثير من البنوك، بما في ذلك رابع أكبر بنك (البريطاني-الإسرائيلي)، أعلنت إفلاسها أو اندمجت مع المجموعات البنكية الضخمة.

(١٨) سيطرت الهستدروت (اتحاد نقابات العمال) على صندوق تقاعد العمل خلال الركود. وكان الهدف المباشر، والمدعوم من قبل وزير المالية سابير، هو مساعدة الشركات التي عانت ماليا، مثل كور، وسوليل بونيه (Solel Bonhe) وتيوز (Teus) وقد قام جاكوب لفنسون (Jacob Levinson)، والذي ترأس بنك هبوعوليم المرتبط بالهستدروت، بالسيطرة على سبعة صناديق تقاعد وجمعها في صندوق واحد ضخم اسمه "جمول" (Gmool). وبجعل "جمول" إحدى دوائر البنك، استطاع لفنسون أن يتجاوز شروط وإجراءات الهستدروت، واستخدم الصندوق أداة للسيطرة على شركات أخرى. ونتيجة لذلك، حصلت إعادة توزيع هائلة للدخل، حيث مئات الملايين من الدولارات من مدخرات العمل تحولت إلى دخول لطبقة محدودة من ضباط الجيش السابقين، ورجال المال والسياسيين (انتحر لفنسون عام ١٩٨٤ بعد كشف خطته الرامية إلى تهريب أصول بنك هبوعوليم إلى شركات استثمار أمريكية يسيطر عليها شركاء له).

(١٩) انتشر الضباط في كل مكان. فمثلا، دخلت كور الصناعات العسكرية في نهاية الستينيات. وفي عام ١٩٦٨، رشحت منير عاميت (Meir Amit)، وهو رئيس سابق للمخابرات العسكرية وللموساد، ليكون مديرها العام. وبعد ذلك، تم استبدال عاميت بجنرال عسكري سابق آخر، هو جافيش (Gavish) أما الشركة "الجوهرة" في كور-تاديران، فترأسها ألكانا كاسبي (Elkana Caspy)، وهو نائب القائد العام لجهاز الاتصالات العسكرية. وكان مجلس إدارة تاديران يحوي رئيسا سابقا آخر للمخابرات العسكرية، وهو يهوشع ساغي (Yahoshua Sagge)، بالإضافة إلى نائبه إيلي هلاخمي (Eli Halakhmy) يشبه ذلك ما حدث في "كلال". فعندما دخلت "كلال" القطاع العسكري، استخدمت رئيس هيئة أركان سابق، تسفي تسور (Zvi Zur) ارتبط الكثير من هؤلاء سياسيا في البداية مع حزب رافي (Raffi) والذي أسسه في الستينيات الجنرال موشي ديان وشمعون بيرس، بعد ذلك انضموا إلى حزب داش (Dash) الذي تأسس عام ١٩٧٥ على يد الشركات العسكرية الرئيسية ورجال المال الكبار بزعامة إيغالل يادين (Yagael Yadin)، وهو رئيس سابق لهيئة الأركان.

(٢٠) شملت هذه الشركات إلرون (المملوكة مشاركة من قبل (TRW)، وإلبيت (Elbit) مع (Control Data) وإسكار بليدس (Iskar Blades) شارك في الاستثمار في الشركتين الأخيرتين ستيفن ويرثيمر (Stephen Werthiemer)، وهو عضو كنيست سابق ومنظر كبير لفلسفة إيان راند (Iyan Rand) المتمثلة بالسوق الحر (Laissez fair)، الذي جمع، وبمهارة فائقة، المكاسب من العقود الحكومية الضخمة ومجد الشركات الحرة.

(٢١) كانت تاديران في البداية مملوكة شراكة بين كور و GTE والحكومة. في عام ١٩٦٩، حولت الحكومة حصتها إلى GTE، والتي خرجت من الشراكة عام ١٩٨٧ . أدى نجاح الشركة إلى تحويلها إلى شركة شبه مستقلة في كور، ومثل بقية الشركات، سيطر على إدارتها ضباط الجيش السابقون. تقدم مقالة صحفية نشرت في أوساط

الثمانينيات توضيحا لنمط الارتباط العسكري-السياسي-الاقتصادي في تاديران: "بعد المدير العام، فإن الرجل القوي في تاديران هو مدير التجارة الخارجية، اتسحاق رافيف .(Itzhak Raviv) دخل رافيف منذ فترة قريبة مجال الصادرات العسكرية، الأمر الذي أدى إلى ضجة كبيرة في تاديران. والسبب الرئيسي وراء هذا التحول هو تقاعد يهوشع ساغي .(Y. Sagee)، وهو رئيس سابق للمخابرات العسكرية والذي فصل "فصلا مشينا" بعد حرب لبنان عام ١٩٨٢ . تم توظيف "ساغي" بسبب علاقاته وترأس وحدة التسويق الخاصة المكونة من (١٦) شخصا. وأراد رافيف الآن تبديل "ساغي" بـ "إيلي هلاخمي" والذي عمل تحت إمرة "ساغي" في الجيش وكان أيضا قد فصل "فصلا مشينا" في ظروف تحقيرية. بعد تركه الجيش، عين "هلاخمي" رئيسا لمخابرات الشرطة، ولكنه فصل بعد كشف تورطه مع شركات أدينت بمخالفات إجرامية. كما كان "هلاخمي" متورطا في بيع شهادات مزورة باسم بنك إسرائيل، وقد حكم على شريكه من البنك المركزي بالسجن لمدة ست سنوات. أما "هلاخمي" فلم يتهم، حيث كانت صديقته في ذلك الوقت (لبنة ليفي Leha Levi)، نائبة المدعي العام في مقاطعة تل أبيب، حيث أعدت لوائح الاتهام. وأجبرت على الاستقالة بعد إدانتها بتزوير وصول . . . وظفها "هلاخمي" بعد ذلك في تاديران" (حداشوت، آذار ٢٢، ١٩٨٥).

(٢٢) بنك إسرائيل، التقرير السنوي، ومركز الإحصاء الإسرائيلي، الكتاب الإحصائي السنوي، عدة سنوات.

(٢٣) أخذت البيانات من مركز الإحصاء الإسرائيلي، الكتاب الإحصائي السنوي، عدة سنوات.

(٢٤) يظهر تحليل للتصريحات الصادرة عن النخب المختلفة منذ نهاية الثمانينيات أن أول من بارك النظام الجديد المتمثل بالسلام والعالمية هو النخبة العسكرية وتبعتها النخبة الاقتصادية. كان السياسيون آخر من انضم إلى عربة السلام هيكيني (Haykeynee، ١٩٩٤). وقد لخص رئيس كور بنجامين جاون (Benjamin Gaon) الموقف الجديد لعمالقة المركز بما يلي: "إنه لمن واجب قطاع الأعمال الإسرائيلي مساعدة القادة السياسيين بتثبيت قواعد السلام على أرضية صلبة من الأعمال" فاينشال تايمز (*Financial Times*، شباط ١٣، ١٩٩٥، صفحة ١٢).

(٢٥) تشير مقالة صحفية حديثة أنه، ومنذ بداية عملية السلام ، فإن أقل من عشرين شركة حققت نموا منتظما في الأرباح لفترة طويلة. ومعظم هذه الشركات كانت مرتبطة بـ "عمالقة المركز" (هآريتس، كانون ثاني، ١٠، ١٩٩٥).

References

Aharoni, Y. (1969) "Institutional Rigidity and Resource Utilization," in Hebrew, *Economic Quarterly*, Vol. 16, No. 62, July, pp. 157-168.

---. (1976) *Structure and Performance in the Israeli Economy*, in Hebrew (Tel Aviv: Cherikover).

---. (1991) *The Political Economy of Israel*, in Hebrew (Tel Aviv:Am Oved and the Levi Eshkol Institute).

Arian, A. (1985) *Politics and Government in Israel*, in Hebrew (Tel-Aviv: Zmora-Bitan).

Arian, A. (1989) *Politics in Israel: The Second Generation*, 2nd Ed. (Chatham, N.J.: Chatham House).

Averitt, R.T. (1968) *The Dual Economy* (New York: W.W. Norton).

Baran, P. and P.M. Sweezy (1966) *Monopoly Capital. An Essay on the American and Economic Social Order* (New York and London: Modern Reader Paperback)).

Barber, B.R. (1992) "Jihad Vs. McWorld", *The Atlantic*, March, pp. 53-55,58-63.

Barkai, H. (1964) "The Public Sector, Histradrut Sector and Private Sector in the Israeli Economy," Sixth Report, 1961-63, the Maurice Falk Institute of Economic Research, Jerusalem.

Barnet, R.J. (1972) *Roots of War. The Men and Institutions Behind U.S. Foreign Policy* (New York: Atheneum Publishers).

Barnett, M.N. (1992) *Confronting the Costs of War. Military Power, State, and Society in Egypt and Israel* (Princeton, N.J.: Princeton University Press).

Bejsky, M., V. Ziller, Z Hirsh, Z. Sarnat and D. Friedman (1986) *Report of the Commission of Inquiry Into the Manipulation of the Banking Shares*, in Hebrew (Jerusalem: Government Printer).

Ben Dor, G. (1977) "Politics and Military in Israel in the Seventies," in Hebrew, in M. Lissak and E. Gutmann (eds.) *The Israeli Political System* (Tel Aviv: Am Oved), pp. 41-32.

Ben-Porath, Y. (ed.) (1986) *The Israeli Economy. Maturing Through Crises* (Cambridge, Mass. and London, England: Harvard University Press).

Berglas, E. (1970) "Defense, Standard of Living and Foreign Debt," in Hebrew, *Economic Quarterly*, Vol. 17, No. 67, September, pp. 191-202.

---. (1983) "Defense and the Economy: The Israeli Experience," Discussion Paper 83.01, The Maurice Falk Institute of Economic Research, Jerusalem.

Bichler, S. (1991) *The Political Economy of Military Spending in Israel*, in Hebrew, Unpublished Doctoral Dissertation, Department of Political Science, Hebrew University, Jerusalem.

Bichler, S. and J. Nitzan (1996a) "Putting the State in its Place: US Foreign Policy and Differential Capital Accumulation in Middle-East "Energy Conflicts," *Review of International Political Economy*, forthcoming.

Bichler S. and J. Nitzan (1996b) "Military Spending and Differential Accumulation: A New Approach to the Political Economy of Armament -- The Case of Israel," *Review of Radical Political Economics*, Vol. 28, No. 1, pp. 52-97.

Bowring, J. (1986) *Competition in a Dual Economy* (Princeton: Princeton University

Press).

Cockburn, A. and L. Cockburn (1991) *Dangerous Liaison. The Inside Story of the U.S.-Israeli Covert Relationship* (Toronto: Stoddart Publishing).

Edwards, R. (1979) *Contested Terrain, The Transformation of the Workplace in the Twentieth Century* (New York: Basic Books).

Farjoun, E. (1978) "The Palestinian Workers -- An Economic Reserve Army," in Hebrew, *Red Papers*, No. 5, Jerusalem.

--. 1980 "Palestinian Workers in Israel - A Reserve Army of Labour," *Khamsin*, No. 7, pp. 107-143, London.

--. (1983) "Class Division in Israel Society," *Khamsin*, No. 10, pp.29-39, London.

Ferrari, P., J. Knopf and R. Madrid (1987) *U.S. Arms Exports: Policies and Contractors* (Washington D.C. Investor Responsibility Research Center).

Frenkel, S. and S. Bichler (1984) *The Rich Families*, in Hebrew (Tel Aviv: Kadim).

Giladi, D. (1973) *The Yeshuv During the Fourth Migration 1924-1929. An Economic and Political Examination*, in Hebrew (Tel Aviv: Am Oved).

Gold, D.A. (1977) "The Rise and Decline of the Keynesian Coalition)," *Working Papers on the Kapitalstate*, Vol. 6, pp. 129-61.

Goldberg, G. (1992) *Political Parties in Israel – From Mass Parties to Electoral Parties* (Tel Aviv: Ramot -- Tel Aviv University).

Gozansky, T. (1986) *Formation of Capitalism in Palestine* (Haifa: Miphalim Universitaim).

Griffin, JL., J.A. Devine and M. Wallace (1982) "Monopoly Capital, Organized Labor, and Military Expenditures in the United States, 1949-1976," in M. Burawoy and T. Skocpol (eds.) Marxist Inquiries: Studies of Labor, Class and States, *American Journal of Sociology*, Vol. 88, Supplement.

Hakeynee, R. (1994) "The Political Process and the Elites: Statements by the Elites Regarding the Peace Process from the mid-1980s until the Declaration of Principles (September 1993)", in Hebrew, mimeograph, Hebrew University, Jerusalem.

Halevi, N and R. Klinov-Malul (1968) *The Economic Development of Israel* (New York and Jerusalem: Praeger).

Hasid, N. and O. Lesser (1981) "Economic Resources for Israel's Security," in Hebrew, *Economic Quarterly*, Vol. 28, No. 109, ???, pp. 243-252.

Hilferding, R. (1910; 1981) *Finance Capital. A Study of the Latest Phase of Capitalist Development*, Edited with an introduction by T. Bottomore, from trans. by M. Watnick and S. Gordon (London: Routledge & Kegan Paul).

Horowitz, D. (1975) *In the Heart of Events*, in Hebrew (Ramat Gan, Israel: Massada).

Horowitz, D. (1982) "The Israel Defense Forces: A civilianized Military in a Partially Militarized Society," in R. Kolkowitz and A. Korbonski (eds.) Soldiers, *Peasants and Bureaucrats* (London: George Allen and Unwin), pp. 77-106.

Horowitz, D. and M. Lissak (1988) "Democracy and National Security in a Continuous Conflict," in Hebrew, *Yahdoot Zemanenu*, Vol 4, pp. 27-65.

--. (1989) *Trouble in Utopia: the Overburdened Policy of Israel* (Allbany, N.Y.: State University of New York Press).

Kalecki, M. (1964) "The Fascism of Our Times," Reprinted in M. Kalecki ((1972), pp. 99-106.

--. (1967) "Vietnam and U.S. Big Business," Reprinted in M. Kalecki (1972), pp. 107-114.

--. (1972) *The Last Phase in the Transformation of Capitalism* (New York: Monthly Review Press).

Kidron, M. (1978) *Western Capitalism Since the War*, (Harmondsworth: Penguin).

Klieman, A. (1992) *Double-Edged Sword. Israel Defense Exports as an Instrument of Foreign Policy*, in Hebrew, (Tel Aviv: Am Oved).

Krasner, S.D. (1978) *Defending the National Interest* (Princeton, N.J.: Princeton University Press).

Levei, H. (1979) "Capital Structure, Inflation and the Price of Capital in Israeli Industry, 1964-1978," in Hebrew, Discussion Paper No. 795, The Maurice Falk Institute of Economic Research, Jerusalem.

--. (1981) "Capital Structure, Inflation and the Price of Capital in Israeli Industry from 1964 to 1978," in Hebrew, Research Paper No. 122, the Maurice Falk Institute of Economic Research, Jerusalem.

Luxembourg, R. (1913; 1951) *The Accumulation of Capital*, Trans. from the German by A. Schwarzschild, with an introduction by J. Robinson (New York: Monthly Review Press).

Melman, S. (1985) *The Permanent War Economy. American Capitalism in Decline*, Revised and Updated (New York: Simon & Schuster).

Migdal, J.S. (1989) "The Crystallization of the State and the Struggles Over Rulemaking: Israel in Comparative Perspective," in B. Kimmerling (ed.) *The Israeli State and society. Boundaries and Frontiers* (New York: State University of New York Press), pp. 1-27.

Mintz, A. (1984) "The Military-Industrial Complex: The Israeli Case," in M. Lissak (ed.) *Israeli Society and its Defense Establishment* (London: Frank Cass), pp.103-27.

Nakhjavani, M. and J. Nitzan (1994) "From Flywheel to Fanbelt: The Growing Importance of Emerging Markets," *Emerging Markets Analyst*, Vol. 3, Issue 8, December, pp. 6-12.

Nitzan, J. (1992) *Inflation as Restructuring: A Theoretical and Empirical Account of the US Experience*, Unpublished Doctoral Dissertation, Department of Economics, McGill University, Montreal.

--. (1994) "The Israeli Defense Industry: A Peace Dividend for Stock Pickers? *Emerging Markets Analyst*, Vol. 3, Issue 1, pp. 8-9.

--. (1996) "Israel and South Africa: Prospects for Their Transitions," *Emerging Markets Analyst*, Vol. 4 Issue 10, pp. 12-18.

Nitzan, J. and S. Bichler (1995) "Bringing Capital Accumulation Back In: The Weapondollar-Petrodollar Coalition - Military Contractors, Oil Companies and Middle-East "Energy Conflicts," *Review of International Political Economy*, Vol. 2, No. 3, pp. 446-515.

O'Connor, J. (1973) *The Fiscal Crisis of the State* (New York: St. Martin's Press).

Patinkin, D. (1965) The Israeli Economy in the First Decade (continue - - -)

Peri, Y. (1983) *Between Battles and Ballots: Israeli Military in Politics* (Cambridge: Cambridge University Press).

Recanati, H. (1984) *Recanati, Father and Son*, in Hebrew (Jerusalem:Kenne).
Robinson, J. (1962) *Economic Philosophy* (Harmondsworth, Middlesex, England, Penguin).

Rowley, R., S.Bichler and J. Nitzan (1988) "Some Aspects of Aggregate Concentration in the Israeli Economy, 1964-1986," Working Paper 788, Department of Economics, McGill University, Montreal.

Sadan, E. (1985) "National Security and National Economy," in Hebrew, in Z. Lanir (ed.), *Israeli Security Planning in the 1980s. Its Politics and Economics*, Tel Aviv University, The Jaffee Centre for Strategic Studies (Tel Aviv: Ministry of Defense), pp. 119-29.

Sagi, E. and Y Sheinin (1994) "Opportunities For Trade With Arab Countries," in Hebrew, *The Economic Quarterly,* Vol. 41. No.1, April, pp. 15-27.

Sampson, A. (1977) *The Arms Bazaar. From Lebanon to Lockheed* (New York: The Viking Press).

Scherer, F.M. and D.Ross (1990) *Industrial Market Structure and Economic Performance*, Third Ed., (Boston: Houghton Mifflin).

Shapiro, Y. (1975) *The Organization of Power*, in Hebrew (Tel Aviv: Am Oved).

--. (1977) The Democracy in Israel, in Hebrew (Ramat Gan: Massada).

(1984) *An Elite Without Successors. Generations of Political Leaders in Israel*, in Hebrew (Tel Aviv: Sifriat Poalim).

Sharkansky, I. (1987) *The Political Economy of Israel* (New Brunswick, N.J.: Transaction Books).

Skocpol T. (1985) "Bringing the State Back In: Strategies of Analysis in Current Research," in P.B. Evans, D. Rueschemayer and T. Skocpol (eds.) *Bringing The State Back In* (Cambridge: Cambridge University Press), pp.3-37.

Smith, R.P. (1977) "Military Expenditure and Capitalism," *Cambridge Journal of Economics,* Vol. 1, No.1, March, pp. 61-67.

Steindl, J. (1945) *Small and Big Business* (Oxford: Basil Blackwell).

--. (1976) *Maturity and Stagnation in American Capitalism* (New York and London: Monthly Review Press).

Sweezy, P.M. (1972) *Modern Capitalism and Other Essays* (New York: Monthly Review Press).

Tilly, C. (ed.) (1975) *The Formation of National States in Western Europe* (Princeton, N.J. Princeton University Press).

Tsuru, S. (1961) "Has Capitalism changed?" in S. Tsuru (ed.) *Has Capitalism Changed? An International Symposium on the Nature of Contemporary Capitalism* (Tokyo: Iwanami Shoten).

Tsuru, S. (1968) "Keynes versus Marx: The Methodology of Aggregates," in D. Horowitz (ed.) *Marx and Modern Economics* (New York and London: Modern Reader Paperbacks), pp. 176-202.

Tuma, E.H. et al. (1989) "The Economics of Israel and the Occupied Territories: War and Peace -- A Panel Discussion," in Hebrew, *Economic Quarterly*, No. 139, pp. 593-606.

Yaffe, D.S. (1973) "The Marxist Theory of Crisis, Capital and the State," *Economy and Society*, Vol. 2, pp. 188-232.

Yatziv, G. (1979) *The Class Basis for Party Association – The Example of Israel,* in Hebrew, Research in Sociology, Department of Sociology, Hebrew University, Jerusalem.